وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
كلية الحقوق
قسم الحقوق

مطبوعة في مقياس:

منهجية العلوم القانونية

مناهج البحث العلمي

محاضرات موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك حقوق

من إعداد:
الدكتورة بليدي سميرة
أستاذة محاضرة قسم –ب-

السنة الجامعية: 2025-2026

مقدمة:

يندرج مقياس منهجية العلوم القانونية من المقاييس الأساسية التي يتلقاها طالب السنة الأولى ليسانس (جذع مشترك حقوق)، لما له من دور مهم في بناء التكوين الجامعي القانوني على أسس علمية. بحيث لا يقتصر على تزويد الطالب بمجموعة من المعارف النظرية فقط، و إنما يهدف إلى إكسابه مهارات التفكير المنهجي، وتنمية قدراته على التحليل ، بما يساعده من فهم الظاهرة القانونية باعتبارها المادة الأساسية لتخصصه الجامعي، كما يساهم في التعامل مع مختلف مواضيع مساره الجامعي بطريقة علمية دقيقة.

يكتسي هذا المقياس أهمية خاصة في بداية المسار الجامعي، باعتباره المدخل الأساسي لاكتساب أدوات البحث العلمي التي سيعتمد عليها الطالب طيلة دراسته، فدراسة القانون لا تقوم على الحفظ فقط، وإنما تتطلب قدرة على الفهم، والتفسير، والمقارنة، واستنباط الأحكام، و هي كفاءات لا تتحقق الا من خلال استيعاب المنهجية العلمية.

وفي هذا الإطار، تم تخصيص السداسي الأول من السنة الأولى لدراسة مقياس فلسفة القانون، الذي يهدف إلى تعريف الطالب بالمفاهيم الأساسية للفكر القانوني، وإبراز تأصيل القاعدة القانونية. أما السداسي الثاني، فقد تم تخصيص دراسة مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، باعتبارها المرحلة التطبيقية التي ينتقل فيها الطالب من الفهم النظري إلى اكتساب أدوات التحليل المنهجي، ذات الخطرات الأولية لفهم مختلف مواضيع المنهجية التي يدرسها على مدار مساره الجامعي .

نظرا لأهمية المنهج العلمي في توجيه البحث وضبط خطواته، فإنه يعد الوسيلة الأساسية التي تساعد الباحث على تنظيم أفكاره، وتحديد إشكاليته بدقة، واختيار

الأدوات المناسبة لمعالجتها، مما يساعده من الوصول إلى نتائج بحوث ذات الوصف العلمي.

يكتسي المنهج العلمي أهمية بالغة في مجال العلوم القانونية، خاصة و أن دراسة القانون قائمة على دراسة النصوص القانونية وتحليلها وتفسيرها، وربطها بالواقع العملي. فالطالب في هذا المجال يحتاج إلى توظيف مناهج متعددة، كالمنهج الوصفي لتحليل الظواهر القانونية، والمنهج الاستدلالي لاستخلاص الأحكام، والمنهج المقارن لمقارنة الأنظمة القانونية، وغيرها من المناهج التي سيكتشفها الطالب من خلال هذا السداسي.

وعليه، فإن دراسة منهجية العلوم القانونية تعد ضرورة علمية لكل طالب حقوق، لأنها تُزوّده بالأدوات اللازمة لإنجاز البحوث الأكاديمية بطريقة منظمة، كما تُساعده على اكتساب أسلوب علمي في انجاز بحوثه على مختلف المقاييس سواء على مستوى التدرج الجامعي، أو حتى ما بعد التدرج الجامعي.

انطلاقا مما ذكر، تبرز الإشكالية التالية:

ما هي مختلف المناهج والأدوات المعتمدة في البحوث العلمية؟ وما مدى تطبيقها في مجال العلوم القانونية؟

إعتمدت هذه المطبوعة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لدراسة مناهج البحث العلمي، بحيث ساهم في إحاطة المناهج العلمي بإطار مفاهيمي لرفع اللبس حول هذا الموضوع، كما ساهم أيضا في عرض مختلف المناهج وشرح خصائصها وعناصرها بطريقة منظمة .

وللإجابة عن هذه الإشكالية، سيتم اعتماد خطة تقوم على محورين:

- المحور الأول: مفهوم المناهج العلمية وأهميتها .
- المحور الثاني: أنواع المناهج العلمية.

المحور الأول: مفهوم مناهج البحث العلمي و أهميتها

يباشر الطالب في بداية مساره الجامعي في إعداد بحوث صفية بسيطة في المقاييس الأساسية، ومع تقدمه يطالب بإعداد بحوث ذات مستوى دقيق و ممنهج، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تعرفه على مناهج البحث العلمي، التي تساعده في تنظيم أفكاره وضبط خطوات عمله، و إعداد بحث علمي قائم على أسس دقيقة و واضحة. ومن هنا تبرز أهمية الوقوف على مفهوم هذه المناهج (المبحث الأول)، و الاطلاع على أهميتها (المبحث الثاني)

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمناهج البحث العلمي

يعد البحث العلمي من أهم الوسائل التي يعتمد عليها الإنسان في فهم الظواهر وتطوير المعرفة بشكل عام. كما له أهمية خاصة في المسار الجامعي للطالب، إذ من الضروري إلمام الطالب بمناهج البحث العلمي، إذ هي التي تساعده في إنجاز بحوثه بشكل صحيح.

ترتبط مناهج البحث العلمي ارتباطا مباشرا بالبحث العلمي ، لأنها تمثل الإطار العام الذي يوجه الباحث في إعداد بحثه، لذلك، فلا يمكن فهم هذه المناهج دون التطرق أولا إلى مفهوم البحث العلمي (المطلب الأول)، ثم الانتقال إلى توضيح معنى المناهج باعتبارها الأداة التي يعتمد عليها الباحث في إنجاز بحثه (المطلب الثاني)

المطلب الأول: مفهوم البحث العلمي

إن مصطلح البحث العلمي يتألف من كلمتين، "البحث" و"العلمي"، وكل كلمة ذات معنى خاص تساعد على الإحاطة بالمفهوم بشكل كامل. لذلك، من الأفضل التطرق إلى كل عنصر على حدى، العلم (الفرع الأول) ، ثم البحث (الفرع الثاني)، و ذلك بهدف الوصول إلى تعريف شامل للبحث العلمي

الفرع الأول: تعريف العلم

إن تحديد مفهوم العلم يعد خطوة ضرورية لفهم طبيعة البحث العلمي، بحيث لا يمكن دراسة هذا الأخير دون الوقوف على تعريف العلم. ولتحقيق ذلك، يقتضي الأمر التطرق إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم العلم (أولا)

على الرغم أن العلم والمعرفة يستعملان أحيانا للدلالة على نفس المعنى، إلا أنه يوجد فرق بينهما، وهذا ما يجعل التمييز بينهما ضروريا لفهم الموضوع بشكل أدق و سليم (ثانيا)

أولا :التعريف اللغوي و الاصطلاحي

كلمة " علم" science مشتقة من الكلمة اللاتينية Scire و معناها يعرف to know، و عليه فالعلم يعني ما نعرفه[1].

كلمة "علم" في اللغة نقيض الجهل، وهو إدراك الشيء على ما هو عليه إدراكًا جازمًا.[2]

يعرف العلم على أنه معرفة العلاقات المتداخلة و المنسقة بين الظاهر أو الحوادث[3]، كما يعرف أنه ذلك النشاط العقلي و التجريبي الذي يهدف إلى تفسير و فهم الموضوعات بعينها، بطريقة منظمة و مرتبة[4] .

---

[1] المعجم الوجيز الصادر عن مجمع اللغة العربية ، طبعة خاصة بوزارة التربية و التعليم 1999 ص ص 37 38

[2] محمد بن صالح العثيمين ، كتاب العلم ، ط 9،مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية ، السعودية، 2014، ص. 14

[3] عبد الرحمان أحمد عثمان، مناهج البحث العلمي، ط 1، منشورات جامعة السودان المفتوحة، 2006 ص. 6

[4] محمد محمد قاسم، المدخل على مناهج البحث العلمي، ط 1 ، منشورات النهضة العربية ، بيروت، 1999، ص. 22

إن العلم هو مجموعة الحقائق التي يأتي بها بحث موضوع مجرد، وان الحقائق قد تتفاوت قيمتها وبالتالي ليس كل علم مجموعة حقائق، وليست كل مجموعة حقائق علما.[1]

من خلال ما تقدم ، يتضح أن العلم هو وسيلة منظمة تساعد في فهم الظواهر للوصول على معلومات صحيحة و دقيقة و موضوعية .

ثانيا: تمييز العلم عن المعرفة

يعرف قاموس "ويبستر" العلم أنه "المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تتم بغرض تحديد طبيعة أو أسس أصول ما تتم دراسته[2].

تعد المعرفة وسيلة أساسية يعتمد عليها الإنسان لفهم ما يحيط به والإجابة عن تساؤلاته وتحقيق طموحاته، فهي نتاج جهوده المستمرة في تفسير الظواهر والأشياء. كما يستعين الإنسان في اكتسابها بمصادر متعددة تساعده على مواجهة مختلف المشكلات التي قد تعترضه في حياته الشخصية أو في علاقاته مع البيئة المحيطة، غير أنّ هذه المصادر قد لا تخلو من بعض النقائص، مما يستدعي الوعي بها لتفاديها والوصول إلى معرفة أكثر دقة[3].

من خلال التعريفين المدرجين أعلاه يتضح أن العلم و المعرفة يتضح أن المصطلحين و إن تجمع بينهما بعض العناصر، إلا أن الفرق بينهما جوهريا.

---

[1] فاضلي إدريس، مدخل الى المنهجية وفلسفة القانون، ط. 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019، ص 35

[2] نصيرة سالم، محاضرات في مقياس مناهج، موجهة لطلبة السنة الأولى علوم اجتماعية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2022– 2023، ص . 3

[3] سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي،ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2019، ص. 18

أما عن عناصر التشابه، فكلاهما أساس للتعلم و يهدفان إلى فهم الظواهر و الأشياء، و بالتالي المساهمة بصفة عامة في التطور الفكري، أما عن عناصر الاختلاف ، فهي موضحة في الجدول أدناه كالتالي:

أوجه الاختلاف	العلم	المعرفة	الأمثلة
التعريف	مجموعة الحقائق المتوصل إليها وفق منهج علمي محدد	إدراك الشخص للأشياء املاقا من الملاحظة ، الخبرة ، التعلم	معرفة الطالب بوجود القانون الدستوري ، هي معرفة، أما دراسة قواعده و تحليلها، و المدرس خلال السنة الأولى وفق منهج علمي ، فهو علم
النطاق	أكثر تخصصا من المعرفة ، فهو أضيق	يشمل جملة من المعلومات المختلفة، فهة أشمل من العلم	معرفة أسماء المحاكم في المنطقة التي يقطن فيها الطالب، هي معرفة عامة، أما دراسة المحاكم من خلال اختصاصاتها و قواعد تنظيمها في مقياس التنظيم القضائي، فهو علم
المنهج	يعتمد على منهج علمي منظم	لا يشترط اتباع منهج علمي	إن قراءة النصوص القانونية تمنح الطالب المعرفة، غير أن اتباع منهجية تحليل النص و استخراج أحكامه يكون حصرا وفق خطرات منهجية علمية
الهدف	تفسير الظواهر و الكشف عن قواعدها	الفهم العام للأشياء	يكتسب الطالب عند التحاقه السنة أولى ليسانس معرفة أولية حول القانون ، أما دراسة مقياس مدخل على العلوم القانونية يكسبه الإحاطة بمفهوم القانون
المصدر	البحث ، التحليل	التجربة اليومية، التعليم، الخبرة	معرفة الطالب بوجود محكمة و مجلس قضائي ، يعد معرفة، أما التطرق إلى مبدأ

			التقاضي على درجتين من حيث التعرف و الأسس و القواعد هو علم
الطابع	موضوعي	قد يكون ذاتي	معرفة الطالب بمبدأ مجانية القضاء تعد معرفة، أما تحليل أسسه وحدوده فيعد علماً قانونياً

الفرع الثاني: تعريف البحث العلمي و خصائصه

يعد البحث العلمي الوسيلة التي تمكن الباحث من دراسة الموضوعات والظواهر بهدف الوصول إلى نتائج ومعارف يمكن الاعتماد عليها. ونظراً لأهمية البحث العلمي في تنمية المعرفة وتطوير الدراسات القانونية، يقتضي الأمر الوقوف على تعريفه وبيان أهم الخصائص التي تميزه.

أولا :التعريف اللغوي و الاصطلاحي

لغة، البحث بفتح الباء : اسم يستخدم بمعنى بذل المجهود في موضوع ما و جمع المسائل التي تتصل به، أما البحث هو ثمرة الجهد و نتيجته، و كلمة بحث هي مفرد و جمعها بحوث و أبحاث، بحث الأرض : حفرها و طلب شيئا منها و تبتحثا ، أي تبادلا الحديث، و بحث عن الشيء أي سأل عنه و استقصى، و بحث في الأمر أي تعرف اجتهد و تعرف عن حققته، فهو باحث[11] .

البحث وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق، الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، تؤدي إلى تطوير او تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة في أصلا.[2]

[1] المعجم الوجيز الصادر عن مجمع اللغة العربية ، طبعة خاصة بوزارة التربية و التعليم 1999 ص ص 37 38

[2] عبد الرحمان أحمد عثمان، المرجع السابق، ص. 10

أما بالنسبة لمصطلح العلمي: فهي وصف للبحث بأنه ينسب للعلم، و العلم لغة إدراك الشيء بحقيقته ، و العلم هو مجموع مسائل و أصول كلية تدور حول موضوع واحد[2].

عند اقتران كلمة "البحث" بوصف "العلمي"، فإن ذلك يحتمل معنيين: يتمثل المعنى الأول في أن البحث يتم في مجال العلم، وليس في مجالات أخرى كالأدب أو الفنون. أما المعنى الثاني، فيتعلق بكيفية التعامل مع المعرفة، وذلك من خلال اتباع طريقة منظمة تهدف إلى اكتشاف حقائق جديدة، أو التثبت من حقائق قائمة، مع رصد وتحليل العلاقات التي تربط بين المتغيرات والعناصر المختلفة، سواء تعلق الأمر بالعلوم أو غيرها من المجالات[1].

إن البحث العلمي عرفه البعض[2]أنه المحاولة الدقيقة التي تؤدي الى حلول أو علاج المشكلات التي تهم الإنسانية، بينما عرفه جانب أخر[3] أنه الذي يهدف للبحث عن الحقيقة و ذلك عن طريق محاولة معرفة حقائق لم تكن معروفة من قبل للباحث أو استكمال حقائق.

كما يعرف البحث العلمي أنه بذل جهد ذهني منظم حول مجموعة من المسائل و القضايا عن طريق التقصي عن المبادئ و الأصول التي تربط بينها وصولا إلى الحقيقة و جوهر هذه المسائل.[4]

من خلال التعريفات السابقة، يتضح أن البحث وسيلة علمية تساعد البحث في لإيجاد إجابات عن التساؤلات المطروحة، لكن وفقا لمنهجية معينة.

---

[1] أنظر في ذلك ، سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، ص. 14

[2] أحمد عبد الكريم سلامة ، الأصول المنهجية في إعداد البحوث القانونية، ط1 ص 15

[3] حسين رشوان، ميادين علم لاجتماع و مناهج البحث العلمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 1992 ص 119

[4] أحمد عبد الكريم سلامة ، المرجع السابق، ص 14

ثانيا : خصائص البحث العلمي

يتميز البحث العلمي يتميز بجملة من الخصائص، و هي كالتالي:

الخصائص	المقصود بها	الأمثلة
الموضوعية	الاعتماد على الحقائق والأدلة بعيدا عن الآراء الشخصية	إن دراسة مبدأ التقاضي على درجتين، يعتمد الطالب على النصوص القانونية المنظمة له وأهدافه، بعيدا عن رأيه الشخصي
التنظيم.	اتباع خطوات علمية مرتبة للوصول إلى النتائج.	إعداد الباحث بحث حول مفهوم القانون، يبدأ بالتعريف اللغوي ثم الاصطلاحي ثم الخصائص .....
الدقة	البحث و التقصي على المعلومات و مدى صحتها	عند تعريف الحق الشخصي، يلتزم الطالب بالرجوع إلى المراجع القانونية المتخصصة وتوثيقها بدقة.
الاعتماد على المصادر	الاستناد إلى مراجع ووثائق موثوقة.	إن دراسة تنظيم و سير المحاكم، يعتمد بموجبها الطالب على النصوص القانونية المنظمة للتنظيم القضائي والكتب المتخصصة.
قابلية التحقق	مكانية مراجعة النتائج والتأكد من صحتها.	يمكن لأي طالب الرجوع إلى النص القانوني " الدستور و قانون الإجراءات المدنية و الإدارية" المتعلق بمبدأ مجانية القضاء للتحقق من صحة المعلومات الواردة في البحث

المطلب الثاني: مفهوم المنهج العلمي

يقترن المنهج بمصطلح العلم، باعتباره الركيزة الأساسية التي يقوم عليها البحث العلمي، ذلك لأنه يوجه الباحث إلى اتباع خطوات منظمة في دراسة الموضوعات و الظواهر وتحليلها، مما يمكنه الوصول إلى نتائج دقيقة و صحيحة. ونظراً لأهمية هذا المفهوم في مختلف مراحل البحث العلمي، يتعين الوقوف على تعريفه وتمييزه عن بعض المصطلحات المشابهة له، ثم بيان أهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

الفرع الأول: تعريف المنهج العلمي

إن تحديد مفهوم المنهج العلمي يكتسي اهمية بالغة وذلك باعتباره الأساس الذي تقوم عليه مختلف البحوث العلمية، فلا يمكن رفع اللبس حول هذا المصطلح إلا من خلال الوقوف على تعريفه من جوانب متعددة، ولذلك سيتم التطرق الى تعريف المنهج العلمي لغة واصطلاحا، ومن ثم التطرق إلى التعريف القانوني.

أولا: التعريف اللغوي و الاصطلاحي

أ- تعريف المنهج لغة :

هو اجراء يستخدم في بلوغ غاية محددة [3]، المنهج مصدر مشتق من الفعل (نهج) بمعنى طرق او اتباع ،والنهج والمنهج والمنهاج تعني الطريق الواضح .[1]

وقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[2]. ومن ثم، فإن المنهاج يعني الطريق المحدد والواضح لمعرفة دين الله تعالى

[1] ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، مادة نهج، ط 1، دار صادر، بيروت

[2] سورة المائدة، الآية 48

ب-تأصيله:

إن أول من استعمل لفظ المناهج هو الفيلسوف **كانت**[1]، و هذا المصطلح هو ترجمه لكلمة Methodologieوهي مشتقة من كلمة يونانية Methodos، و هي مترجمة إلى كلمة منهج.

تبلورت فكرة المنهج (*Méthode*) في شقها الاصطلاحي، كما هو متعارف عليه في أيامنا هذه، مع بدايات القرن السابع عشر على يد فرانسيس بيكون (*Francis Bacon*) وكلود برنارد، وعدد من العلماء الآخرين الذين عُرفوا باهتمامهم بالمنهجين التجريبي والاستدلالي. وبذلك أصبح المنهج مفهوماً اصطلاحياً يشير إلى التحليل المنسق والمنظم المبادئ والعمليات العقلية والتجريبية التي توجه بالضرورة البحث العلمي[2]

بيد أن استعمال المنهج شهد تطوراً كبيراً في العصر الحديث، وبالتحديد في القرن السابع عشر، وذلك في دراسات وأبحاث نخبة من المفكرين، ومن أبرزهم: رينيه ديكارت (René Descartes) (1596-1650)، ووليام جيمس(William James) (1842-1910) ، وهيغل (Friedrich Wilhelm Georg Hegel) (1770-1831)، وكارل هاينريش ماركس (Karl Heinrich Marx) (1818-1883)، وفريدريك إنجلز (Friedrich Engels) (1820-1895).[3]

ج- التعريف الاصطلاحي:

لا يوجد تعريف جامع مانع، و إنما سيتم إدراج بعض التعريفات.

المنهج العلمي هو تحليل منسق و تنظيم للمبادئ و العمليات العقلية و التجريبية التي توجه بالضرورة البحث العلمي، أو ما تؤلفه بنية العلوم الخاصة. [4]

---

[1] محمد محمد قاسم ، المرجع السابق، ص 55

[2] عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ط 2، دار النمير، دمشق، 2004، ص 1

[3] عبد الناصر جندلي، *تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 13

[4] مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، مادة منهج ص 195

عرف المنهج العلمي أنه "أسلوب للتفكير و العمل يعتمده الباحث لتنظيم أفكاره و تحليلها و عرضها و بالتالي الوصول إلى حقائق معقولة حول ظاهرة موضوع الدراسة"[1].

كما تم تعريفه أنه "البرامج الذي ينظم سابقا سلسلة من العمليات المبرمج القيام بها بغية الوصول إلى غاية محددة و هي الإقناع بحقيقة ما" [2].

بينما ورد تعريف آخر و مفاده ،" أن المنهج هو العلم الذي يعتني بالبحث في أيسر الطرق للوصول الى المعلومة مع توفير الجهد والوقت وتفيد كذلك معنى ترتيب المادة المعرفية وتبويبها وفق أحكام مضبوطة ".[3]

من خلال التعريفات السابقة، يتضح أن المنهج العلمي يتمثل **الوسيلة** التي توجه الباحث لدراسة موضوع معين، و التي توجهه إلى الوصول الى نتائج علمية صحيحة و دقيقة، وعليه، فإن البحث العلمي والمنهج العلمي يرتبطان ، إذ لا يمكن إنجاز بحث علمي بصورة صحيحة دون اتباع منهج يوجه الباحث نحو تحقيق أهدافه والوصول إلى نتائج موثوقة.

ثانيا: تعريف المنهج في العلوم القانونية

لا يقتصر تطبيق المنهج العلمي على ميدان معين، و إنما يطبق في جميع العلوم ، و من بينها العلوم القانونية، الأمر الذي يبرز أهمية توظيف تعريف المنهج العلمي على القانون.

على الرغم أنه لا يوجد تعريف جامع مانع لمنهج البحث في العلوم القانونية، لكن يمكن القول أنه، ذلك الأسلوب أو الطريق الذي يتبعه الباحث القانوني لاكتشاف و تفسير الحقائق المنتمية إلى الحقل القانوني.

---

[1] سرحات محمد 2019، ص35

[2] قاسم العيد: مجلة الحضارة الإسلامية: المنهج العلمي في البحث القانوني، ص187

[3] محمد بدوي، المرجع السابق، ص. 9

الفرع الثاني: تمييز المنهج عن المصطلحات المشابهة له

تعرف المنهجية أنها الطريقة التي يتبعها العقل لمعالجة موضوع ما للوصول إلى نتائج معينة عن طريق البراهين للإقناع، و تعتبر بذلك أداة للتفكير و العمل و التنظيم و التطبيق و التخطيط ، ذلك لأنها تعتمد على عناصر عملية كالملاحظة و الفرضيات المرتبطة بموضوع الدراسة، ناهيك العناصر الذاتية المرتبط بالباحث، و لذلك يجب على الباحث أن يحدد موضوع الدراية ثم جمع المعلومات لإبراز الأفكار الرئيسية، فوضع خطة لصياغة البحث[1].

عرف المنهجية في العلوم القانونية بأنها تلك الضوابط التي تساعد الباحث القانوني على اكتساب أسلوب علمي في التعامل مع المواضيع ذات الصلة بالقانون.

- وعليه فإن المنهجية أوسع نطاقاً من المنهج العلمي، فهي تحتويه، وذلك لأن المنهجية هي مجموع المناهج التي يتعين على الباحث اتباعها وفق طريقة علمية تؤسس خطواته للوصول إلى نتائج وحقائق.

أولا: أوجه التشابه

- هما متلازمان، فلا توجد منهجية بدون منهج والعكس صحيح.
- يساعدان الباحث في التنظيم واكتساب الأسلوب العلمي.
- يضفيان الطابع العلمي على البحث.
- يساهمان في تزويد المعرفة.
- كلاهما يتبعهما الباحث للوصول إلى نتيجة صحيحة.

[1] زواوي زكية، محاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي، موجهة لطلبة السنة أولى ليسانس جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علومالتسيير ، جامعة الجزائر 3، 2021-2022، ص 2

ثانيا: أوجه الاختلاف:

أوجه الاختلاف	المنهجية	المناهج	الأمثلة
المفهوم	مجموعة القواعد والخطوات التي تنظم إعداد البحث العلمي	الطريق أو الأسلوب المتبع لدراسة موضوع معين.	تحديد المنهج الوصفي لدراسة موضوع ما، هو منهج، أما تحديد موضوع البحث وصياغة الإشكالية وإعداد الخطة فيدخل ضمن المنهجية
النطاق	يتضمن جميع مراحل البحث العلمي	يقتصر على طريقة دراسة البحث	دراسة مبدأ مجانية القضاء بالمنهج التحليلي تمثل المنهج، أما اختيار الموضوع وجمع المراجع وتوثيقها وإعداد الخاتمة يدخل ضمن المنهجية
الوظيفة	تنظيم عمل الباحث	يساعد في تحليل موضوع البحث	عند إعداد بحث حول مصادر القانون، فإن تحليل النصوص القانونية يمثل المنهج، أما توثيق الاقتباسات فيمثل منهجية.

العلاقة بالبحث	الاطار العام الذي يضم جميع عناصر البحث جزء من البحث العلمي	جزء من البحث العلمي	المنهج التحليلي المستعمل في دراسة نظرية الحق هو منهج، أما قواعد التهميش وإعداد قائمة المراجع وترتيب عناصر البحث فهي من المنهجية
مجال التطبيق	تبدأ قبل الشروع في البحث و تستمر إلى غاية الإخراج النهائي للبحث	يظهر في مرحلة دراسة الموضوع	اختيار المنهج التاريخي لدراسة تطور القانون هو منهج، أما اختيار الموضوع الخطة فهو من المنهجية

الفرع الثالث: خصائص و أهداف المنهج العلمي

إن المنهج العلمي باعتباره الأداة الأساسية التي تساهم في توجيه الباحث نحو الوصول الى نتائج علمية صحيحة و دقيقة، فإنه يتميز بجملة من الخصائص (أولا)، و التي تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة من توظيفها (ثانيا)

أولا: خصائص المنهج العلمي

تتميز المناهج العلمية بخصائص عامة تجمع بين مختلف العلوم ، لينما تضفي العلوم القانونية خصوصية وفقا لطبيعة البحث في المبدان القانوني

أ- الخصائص العامة للمنهج العلمي

- مساعدة الباحث في تنظيم الأفكار و الإعتماد على التسلسل المنطقي في إعداد البحث، ذلك أن إعداد الطالب مثلا بحث حول **مصادر القانون،** يبدأ تحديد المفهوم، ثم أنواع المصادر، ثم ترتيبها، وصولا إلى النتائج.

- توسيع آفاق الإنسان لاكتساب المعرفة، بحيث تساعد في ملاحظة الظواهر في كل مكان و زمان. ذلك أن دراسة الطالب لنظرية الحق مثلا، تساهم في اكتشاف العناصر ذات الصلة بالموضوع، يذكر على سبيل المثال التعرف على أنواع الحقوق و مصادرها و كيفية اثباتها و طرق الحماية القانونية التي أقرها المشرع .
- تمتاز بالمصداقية لأنها تساعد على تحليل الأفكار للتأكد من صحة المعلومات لتصبح مصدرا موثوقا، ذلك ان دراسة الباحث لعنصر التقاضي على درجتين مثلا، يرجع الى النصوص القانونية و التنظيمية المنظمة لهذا المبدأ، و أيضا اللجوء الى المراجع المتخصصة بدلا من الاعتماد على معلومات غير موثوقة
- تمتاز بالموضوعية، و ذلك بأن يأتي البحث بعيدا عن التطرف و الانحياز[1]، و عن الذاتية ، لأنها تعتمد على الحقائق بعيدا عن ميول و أهواء الباحث. ذلك أنه دراسة أنواع الجزاء لذي يميز القاعدة القانونية على غيرها من القواعد ، مثلا عقوبة الإعدام ، فالباحث يتطرق إلى النصوص القانونية التي تنص على هذه العقوبة، دون إبداء رأيه الشخصي
- تمتاز بالمرونة أي إمكانية مسايرة التعبير و لنظر في مختلف العلوم، ذلك ان دراسة موضوع معين مثلا التنظيم القضائي، يمكن لطالب يطرح دراسة مستعينا بالمنهج الوصفي و المنهج التحليلي، بينما يمكن أن يستعين طالي آخر بالمنهج التحليلي و المنهج المقارن ، للمقارنة مثلا بين التنظيم القضائي في الجزائر و التنظيم القضائي في تشريع آخر، مثلا التشريع التونسي.
- التعميم: [2]يمكن استخدام نتائج الدراسة المعتمدة على منهج معين كدراسات سابقة لدراسة موضوع مشابه. ذلك يمكن للطالب الاستفادة بالدراسات السابقة ، مثلا مذكر ضمانات التقاضي في إعداد بحث صفي .

[1] عمار عباس الحسيني، مناهج البحث القانوني، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص. 14

[2] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، ص. 27

أ- خصوصية المناهج في العلوم القانونية

إن خصوصية الظاهرة القانونية تفرض على الباحث استخدام أكثر من منهج واحد في البحث القانوني، إذ إن توظيف أكثر من منهج واحد في البحث القانوني يساعد الباحث في الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية وهامة، وذلك لأنها من جهة ظاهرة معقدة، حيث إن حدوثها لا يمكن إرجاعه إلى سبب واحد، ومن جهة أخرى متغيرة من حيث الزمان والمكان. وهذه الخصائص جعلت من دراسة الظاهرة القانونية أصعب بكثير من دراسة بعض الظواهر الطبيعية التي تحتاج إلى المنهج التجريبي في أغلب الحالات[1]

إن القانون يرتبط بتنظيم سلوك الأفراد، هذا الأخير الذي يتأثر بعوامل متعددةو مختلفة الاقتصادية منها و الاجتماعية و السياسية و الثقافية، كما ان القواعد القانونية تتغير بتغير الزمان و المكان، مما يجعل الظاهرة القانونية تختلف عن الظاهرة الطبيعية، بحيث لا يكفي منهج واحد لدراسة أو لا يمكن لبعض المناهج أن تتأقلم و هذا النوع من الدراسات، و عليه يحتاج البحث القانوني إلى توظيف أكثر من منهج في إطار التعدية المنهجية التكاملية، فمثلا راسة موضوع الآثار القانونية للطلاق، يمكن الاستعانة بالمنهج الوصفي لوصف النصوص القانونية المنظمة لها، و في ذات البحث يمكن الاستعانة بالمنهج التحليلي، لتحليل هذه الأخيرة، بينما يمكن أيضا توظيف المنهج المقارنة ، و ذلك مثلا للمقارنة بين ظاهرة الطلاق في القانون الوصفي و أحكام الشريعة الإسلامية، أو المقارنة بين نظامين قانونيين مختلفين، كإجراء المقارنة بين القانون الجزائري و القانون الفرنسي.

ثانيا: أهمية المناهج العلمية

أ- الأهمية النظرية و العلمية

[1] صوفيا شراد، التعدد المنهجي في الدراسات القانونية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22 العدد 1، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2022، ص 1031

- **اختيار موضوع جديد للبحث لم يسبق دراسته سابقا:** يساهم البحث العلمي في دراسة موضوعات جديدة أو دراسة ظاهرة سبق التطرق إليها لكن من منظور مستجد، مما يساهم في إثراء المعرفة العلمية.
- **المساهمة في تقدم العلم:** يؤدي البحث العلمي إلى اكتشاف أفكار جديدة أو تطوير معلومات سابقة، وهو ما يساهم في تقدم مختلف العلوم وتطورها.
- **إتمام البحوث التي لم يكملها أصحابها:** قد يتناول الباحث موضوعات سبق دراستها، إلا أنه يسعى إلى استكمال الجوانب التي لم تعالج أو الإجابة عن تساؤلات بقيت مطروحة.
- **عرض المعلومات بطريقة مستجدة:** لا يقتصر دور البحث العلمي على جمع المعلومات، بل يشمل إعادة تنظيمها وتحليلها وتقديمها بأسلوب جديد و بسيط، يسهل فهمها .
- **المساهمة في جمع المادة العلمية وتنظيمها:** يساعد البحث العلمي على جمع النصوص والمعلومات المتعلقة بموضوع معين، مما يسهل الرجوع إليها في الدراسات اللاحقة.

ب- أهمية المنهج العلمي في البحوث القانونية

- يساعد الطالب على فهم القواعد القانونية بصورة بسيطة و واضحة، مثال: فهم مبدأ مجانية القضاء وأهدافه.
- يساهم في تنمية قدرة الطالب على التحليل والتفكير القانوني. مثال: تحليل شروط الحق في موضوع نظرية الحق.
- يساعد الباحث في الربط بين الدراسة النظرية والواقع العملي. مثال: معرفة دور المحاكم واختصاص كل جهة قضائية في التنظيم القضائي.
- يساهم في اكتساب الطالب القدرة على جمع المعلومات القانونية وتنظيمها. مثال: إعداد بحث حول مصادر القانون وترتيبها.

- يساهم في تطوير المعرفة القانونية ومواكبة المستجدات، بحيث يقدم حلول من خلال اكتشاف الثغرات القانونية و تداركها من خلال التعديلات القانونية .

المبحث الثاني: تصنيفات المناهج العلمية

خضع تصنيف مناهج البحث العلمي إلى تصنيفات تقليدية و أخرى حديثة، و هي كالتالي:

المطلب الأول: التقسيمات التقليدية

يشمل التقسيم التقليدي لمناهج البحث العلمي ما يلي[1]:

الفرع الأول: المنهج التحليلي والمنهج التركيبي

يهدف المنهج التحليلي إلى الكشف عن الحقيقة، أما المنهج التركيبي فيقوم بتركيب وتأليف الحقائق التي تم اكتشافها بواسطة المنهج التحليلي من أجل نشرها وتعليمها للآخرين. ويعاب على هذا التقسيم أنه يتحدث عن الأفكار فقط ولا يشمل القوانين والظواهر، كما أنه لا يصلح لكافة فروع العلم والمعرفة.

الفرع الثاني: المنهج التلقائي والمنهج العقلي التأملي

المنهج التلقائي يسير فيه العقل سيراً طبيعياً نحو المعرفة أو الحقيقة دون تحديد سابق لأساليب وأصول وقواعد منظمة ومقصودة لذلك.

المطلب الثاني: التقسيمات الحديثة

-1تقسيم هويتني:(Whitney)

إن أنواع المناهج عند هويتني هي:

[1] ورنيقي شريف ، محاضرات في مقياس منهجية العلوم القانونية (مناهج البحث العلمي)، موجهة طلبة السنة الى تخصص قانون عام، معهد الحقوق و العلوم السياسية، المركز الجامعي آفلو، 2022-2023، ص14

أ- المنهج الوصفي، ب- المنهج التاريخي، ج- المنهج التجريبي، د- البحث الفلسفي، هـ- البحث التنبئي، و- البحث الاجتماعي، ز- البحث الإبداعي.

نلاحظ في هذا التصنيف أن هويتني يخلط بين مناهج البحث العلمي وأنواع البحوث العلمية، فمثلاً البحث الاجتماعي لا يعد منهجاً وإنما أحد أنواع البحوث العلمية ويحتاج إلى منهج لإعداده[1].

2-تقسيم ماركيز:(Marquis)

أما أنواع المناهج عند ماركيز فهي:

أ- المنهج الأنثروبولوجي (الملاحظة الميدانية)، ب- المنهج الوصفي، ج- منهج دراسة الحالة، د- المنهج التاريخي، هـ- منهج المسح، و- المنهج التجريبي.

و في المجمل يمكن تصنيف المناهج العلمية على التقسيمات التالية:

أ- تقسيم المناهج العلمية إلى ذهنية و إجرائية:

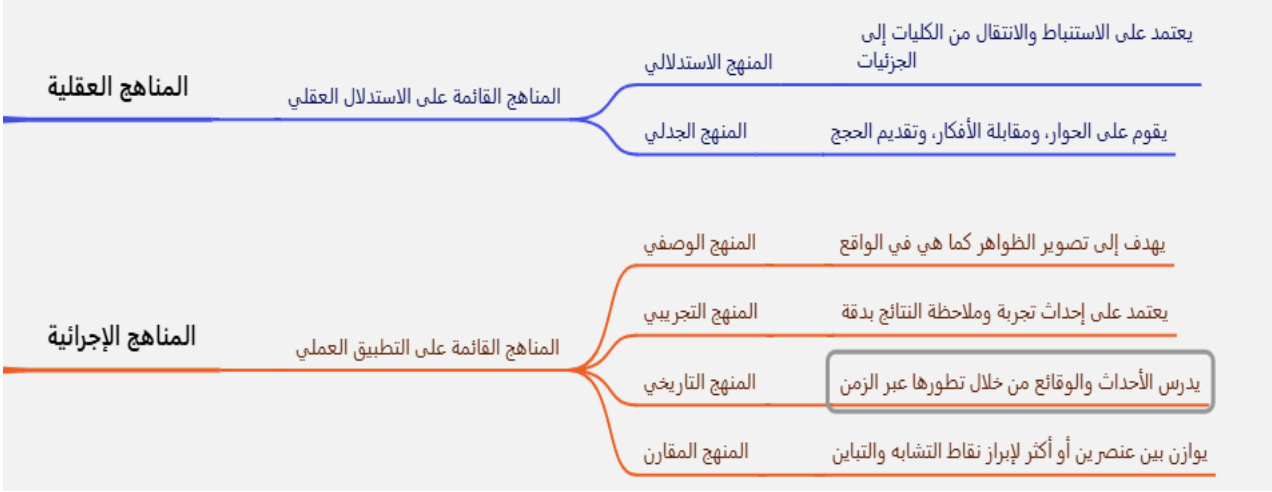

ب-تقسيم المناهج العلمي على أساس أهميتها في الدراسات القانونية:

[1] مهيدي سامية، محاضرات في منهجية البحث العلمي، محاضرات موجهة لطلبة السنة أولى ليسانس، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2024-2025، ص 25

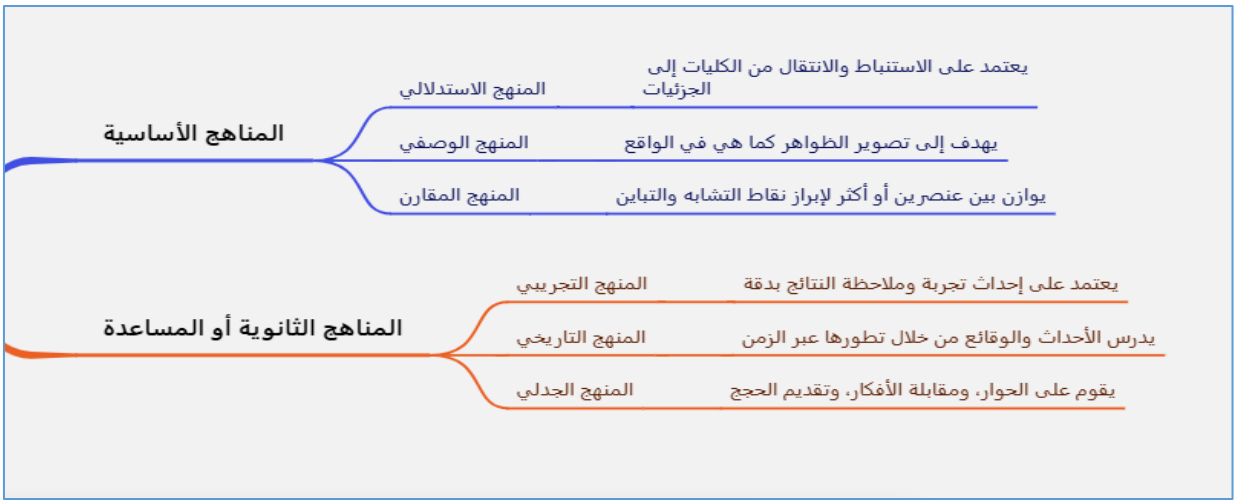

المحور الثاني: أنواع المناهج العلمية

إن تقدم العلم مرتبط بضرورة وجود المنهج العلمي ، ذلك أن غيابه أو عدم التقيد بمواصفاته يفقد البحث صفة العلم ، و بالتالي لا يحقق هذا الأخير نتائج صحيحة و دقيقة و موضوعية.

تتعد المناهج العلمية كما سبق التطرق إلى مختلف التقسيمات في الجزء الأول من هذه الدراسة، وعليه، سيتم فيما يلي عرض المناهج العلمية المعتمدة في الدراسات القانونية، سواء باعتبارها أساسية أو ثانوية، والمتمثلة في المنهج الوصفي ، و المنهج الاستدلالي ، ، والمنهج المقارن، والمنهج التاريخي، والمنهج التجريبي، والمنهج الجدلي، مع بيان مفهوم كل منها وأهم تطبيقاته في مجال البحث القانوني.

المبحث الأول: المنهج الوصفي و تطبيقاته في العلوم القانونية

يحتل المنهج الوصفي أهمية بالغة في دراسة الظواهر الإجتماعية لأن هذا المنهج يصف الظواهر وصفا موضوعيا، و يعتبر الأكثر ملائمة في إيجاد الحلول للدراسة العلوم الانسانية ، لهاذا سيتم دراسته بصفه عامة من خلال التطرق الى مفهومه عامة (المطلب الأول)، من ثم دراسة تطبيقاته في القانون (المطلب الثاني)

المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للمنهج الوصفي

تتطلب دراسة الاطار المفاهيمي للمنهج الوصفي، رفع اللبس حول هذا المنهج من خلال دراسة مفهومه (الفرع الأول) ، و نظرا لكونه من المناهج الاجرائية سيتم التطرق إلى خطواته (الفرع الثاني)، سيتم كذلك دراسة أدواته وأنواعه ومختلف تطبيقاته (الفرع الثالث)، بما يبرز دوره في تحليل الظواهر القانونية وفهمها.

الفرع الأول: مفهوم المنهج الوصفي

يتم من خلال هذه النقطة ابراز اتريف المنهج الوصفي أولا، ثم التطرق إلى خصائه

أولا: التعريف اللغوي و الاصطلاحي

أ- التعريف اللغوي:

جاء في *لسان العرب* أن الوصف هو «وصف الشيء يصفه وصفًا وصفةً: نعته، والصفة والأوصاف نعوت الشيء»، كما يدل على إبانة الشيء وتجلية خصائصه وتمييز صفاته[1].

ب-التعريف الاصطلاحي:

ومنهج علمي يقوم على اتباع خطوات منظمه في دراسة الظواهر والقضايا الاجتماعية كما هي في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا قد يكون كيفيا أو كميا[2]

ويقصد بالمنهج الوصفي ايضا، تصوير ووصف الوضع الراهن وتحديد العلاقات بين الظواهر والاتجاهات .....بحيث يعطي البحث صورة للواقع ويسعى الى بناء التنبؤات بالمستقبل ولا يقصد بالمنهج الوصفي مجرد الوصف وإنما يتضمن هذا الأخير التقصي ومعرفة الأسباب الكامنة وراء الظواهر[3]

كما يمكن تعريفه، أنه المنهج العلمي القائم على اتباع مجموعة من الخطوات المنظمة في دراسة الظواهر الإجتماعية كما في الواقع، و يهتم بوصفها وضعا دقيقا،و ذلك من خلال

---

[1] ابن منظور، *لسان العرب*، ج9، مادة «وصف»، ص356

[2] فاضلي ادريس، مدخل على المنهجية و فلسفة القانون، ط . 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019، ص 86

[3] عمار عباس الحسيني، المرجع السابق، ص 30

تحليل البيانات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة، للوصول إلى نتائج علمية صحيحة و دقيقة و موضوعية.

من خلال التعريفات السابقة، يمكن القول أن المنهج الوصفي يهدف إلى دراسة الظواهر كما هي في الواقع، من خلال جمع الحقائق و المعلومات والبيانات المرتبطة بها ، ثم تنظيمها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى فهم دقيق لمختلف عناصرها. ولا يقتصر دوره على مجرد الوصف، و إنما يساهم في تحديد خصائص الظاهرة العلاقات القائمة بين مختلف عناصرها، وصولا إلى نتائج و هي الوصف الدقيق للظاهرة محل الدراسة ، واقتراح الحلول المناسبة للإشكالات التي تثيرها

ثانيا: خصائص المنهج الوصفي

- الأكثر استخداما في العلوم الإجتماعية و الإنسانية، لأنه يعد من أكثر المناهج اعتمادا في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية والقانونية، لأنه يساعد على فهمها وتحليلها كما هي في الواقع.مثلا: دراسة نظام الفصل بين السلطات في القانون الدستوري الجزائري، أو القوانين المقارنة
- ترتبط الدراسة حالة في الواقع، أي أن الباحث لا يدرس ظاهرة افتراضية، وإنما ينطلق من واقع ملموس، مثلا يساعد في دراسة تنظيم و سير المحاكم واختصاصاتها.
- يعتمد على التحليل و الموضوعية في قياس المعلومات، ذلك أن الباحث يبتعد عن الآراء الشخصية و الميول الذاتية أثناء تحليل المعلومات و البيانات المرتبطة بالظاهرة ، مثلا تحليل النصوص القانونية المتعلقة بخصائص الشخص الطبيعي كما وردت في نصوص القانون المدني و قانون الحالة المدنية.
- يتم التوصل إلى نتائج على شكل حلول و مقترحات، إذ لا يقتصر دور الباحث على وصف الظاهرة، و إنما يستخلص منها نتائج تساعد في تطوير الظاهرة محل الدراسة أو معالجة النقائص .

- من خلال ما تقدم، يتضح أن المنهج الوصفي يرتبط بدراسة الوقائع والأحداث والظواهر كما توجد في الواقع، من خلال وصفها وتحليلها وتفسيرها بهدف الوصول إلى استنتاجات مفيدة تسهم في تصحيح هذا الواقع أو تطويره أو استكماله. كما يقوم على الموضوعية والابتعاد عن التحيز، مع الاعتماد على أدوات البحث المناسبة لفهم الظاهرة والكشف عن أبعادها المختلفة. ولا يقتصر دوره على الوصف فقط، بل يشمل التحليل والتفسير، الأمر الذي جعله من أكثر المناهج استخدامًا في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية والقانونية.[1]

ثالثا: أهداف المنهج الوصفي[2]

- يستخدم لجمع معلومات حقيقية لظاهرة موجودة في الواقع.
- يهدف لتحديد الوقائع و تحليلها و تفسيرها و تحديد خصائصها، و مقارنتها ببعها لتقييمها و استخلاص النتائج منها.
- توضيح الظواهر الأخرى و علاقاتها بالظاهرة محل الدراسة.
- إن الوصف الدقيق لظاهرة معينة يساعد في فهم الحاضر من خلال النتائج المتوصل إليها، كما تساهم هذه الأخيرة التنبؤ لمستقبل الظواهر محل الدراسة (اتخاذ قرارات مناسبة لمشاكل مشابهة لموضوع الدراسة).

الفرع الثاني: خطوات المنهج الوصفي

إن الباحث يطرح مجموعة من الأسئلة في اتباعه لهذا الموضوع.

أ. ما هو الوضع الحالي للظاهرة محل الدراسة.

ب.ما هي العلاقة بين الظاهرة محل الدراسة و الظواهر الأخرى.

---

[1] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، ص. 127

[2] فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص 87

ج. ما هي النتائج المتوقعة لدراسة هذه الظاهرة.

انطلاقا من هذه التساؤلات، و للإجابة عنها بموجب المنهج الوصفي، فيمر هذا الأخير بمرحلتين هما : مرحلة الاستكشاف والصياغة مرحلة الوصف المتعمق، أما بالنسبة لمرحلة الاستكشاف والصياغة ففيها يتم استطلاع مجال محدد للبحث وتحديد المفاهيم والاولويات او جمع المعلومات لإجراء بحث وذلك بغرض توضيح بعض المفاهيم أو جمع معلومات لحصر المشكلات ، وإجراء بصفة عامة بحث عن مواقف الحياة العملية او الفعلية، وذلك من خلال الاستناد الى اجراءات منهجية محددة ومعروفة، ثم تليها مرحلة الوصف المتعمق ويتم فيها تحديد الخصائص المختلفة وجمع المعلومات بوصف دقيق لجميع جوانب الموضوع محل الدراسة، وبناء على هذه المراحل يتم توفير بيانات وفيرة عن المشكلة موضوع البحث مما يسمح بحصر واستكشاف كل جوانب هذه المشكلة.[1]

و تكون الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال اتباع الخطوات التالية:

- ✓ . تحديد المشكل أو الظاهرة محل الدراسة.
- ✓ . جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة.
- ✓ . تحديد المسألة للتعرف على جوانبها و صياغة إشكاليتها في سؤال أو عدة أسئلة محددة و واضحة.
- ✓ . إختيار عينة للدراسة.
- ✓ .إختيار أدوات البحث التي يستعملها الباحث في دراسته، مثلا الملاحظة، المقابلة، الاستبيان.
- ✓ . تحديد نوع و طبيعة البيانات التي يجمعها الباحث و التي على أساسها تجرى الدراسة.
- ✓ . جمع المعلومات بدقة و نظام.
- ✓ . وضع النتائج المتحصل عليها و تحليلها و تفسيرها بدقة و وضوح.
- ✓ . تحليل النتائج و تفسيرها و استخلاص الإستنتاجات و التعميمات.

[1] أسماء تخنوني، منهجية البحث العلمي، ط 1، الدار الجزائرية، الجزائر، 2023، ص 49

الفرع الثالث: أدوات و أنواع المنهج الوصفي

أولا: أدوات المنهج الوصفي

في إطار إعداد الباحث لموضوع دراسته يتم جمع المعلومات باستخدام الأساليب التالية:

أ-الملاحظة:

و هي لجوء الباحث إلى مراقبة و متابعة الظاهرة محل الدراسة، مع تسجيل الملاحظات بشكل دقيق، و من تم يقوم بصياغتها و وصفها وصفا دقيقا.

ب-الاستبيان:

و هي مجموعة من الأسئلة تتناول ميادين الموضوع محل الدراسة، يتم صياغتها من قبل الباحث، يهدف الحصول على معلومات و بيانات تتعلق بالظاهرة، و يتم الحصول عليها إما بواسطة البريد أو المواجهة.

إن الاستبيان نوعان:

ب-1-استبيان مقيد: بحيث يجيب المستجيب على الأسئلة بناءا على الإختيارات، مثلا موافق، محايد، غير موافق

ب-2- استبيان مفتوح :فلا يتم تقييد المستجيب للاستبيان و إنما يدرج رأيه بحرية.

مثلا توزيع استبيان على الطلبة لمعرفة مدى فهمهم لمفهوم الحق أو لمبدأ الفصل بين السلطات أو لدور القضاء في حماية الحقوق.

ج-المقابلة:

هي عملية تتم بين الباحث وشخص آخر أو مجموعة من الأشخاص، تطرح من خلالها أسئلة ويتم تسجيل الإجابات عنها، فهي محادثة موجهة يقوم بها الباحث بهدف الحصول على المعلومات اللازمة لاستخدامها في البحث العلمي أو في التوجيه[1].

مثلا إجراء مقابلات مع قضاة أو محامين أو موظفي المحاكم للتعرف على تطبيق قواعد التنظيم القضائي في الواقع العملي

ثانيا: أنواع الدراسات الوصفية

أ .منهج دراسة الحالة:

يتم فيه دراسة وحدة من وحدات المجتمع (فرد، مؤسسة اجتماعية، أسرة...)، أي أن العينة تكون محددة، ويتم دراستها دراسة تفصيلية تشمل جميع جوانبها من أجل الوصول إلى بيانات مفصلة حول الوضع القائم للوحدة محل الدراسة، وفي الأخير يتم تحليلها في إطار المجتمع.

ب .منهج المسح الاجتماعي:

إحدى الطرق المعتمدة لدراسة نوعيات من الأبحاث، والتي تستوجب اختيار مجتمع الدراسة بأكمله أو عينات دراسية تمثل أغلبية المجتمع، وذلك بهدف الإحاطة بوصف الظواهر باستخدام الكثير من أدوات البحث العلمي قصد التمكن من جمع أكبر كم من المعلومات حول عينات الدراسة، مثل: الاستقصاءات، والاستبيانات، والمقابلات، والاختبارات، وبطاقات الملاحظة[2].

ج .دراسة الرأي العام:

إن الرأي العام هو مجموع الآراء والأحكام السائدة في المجتمع، تتم هذه الدراسة للتعرف على

[1] مليكة بطينة، محاضرات في مقياس منهجية السداسي الثاني، موجهة طلبة السنة أولى ليسانس، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2021-2022، ص 7

[2] إسماعيل سيبوكر، نجلاء نجاحي، أهمية المنهج الوصفي في العلوم الإنسانية، المجلد 6 العدد 8، مجلة مقاليد، مجلة قاصدي مرباح ورقلة، 2019، ص 50

رأي الناس بشأن مسألة معينة، وتعتمد على الاستفتاء أو المقابلة، إلا أن النتائج تختلف باختلاف وجهات النظر، وذلك تبعاً للسن، والدرجة العلمية، والمكانة الاجتماعية.

وتتلخص مثلا في دراسة آراء ومشاعر المجتمع اتجاه الأفكار والمعتقدات السياسية السائدة في وقت معين بقصد توجيه او تصحيح السياسات الانتخابية او التخطيطية أو الاقتصادية وتنظيمها تشريعيا.[1]

المطلب الثاني: تطبيقات المنهج الوصفي في العلوم القانونية

يكتسي المنهج الوصفي مكانة محورية في الدراسات القانونية، نظرا لقدرته على وصف الظواهر القانونية وتحليلها ، مما جعله من المناهج الأساسية في البحوث القانونية. وتكمن أهمية هذا المنهج في مساهمته في دراسة النصوص القانونية ، فضلاً عن دوره في اقتراح الحلول المناسبة للإشكالات القانونية و. وعليه، سيتم التطرق إلى أهمية المنهج الوصفي في العلوم القانونية (أولاً)، ثم بيان تقدير توظيفه في القانون (ثانياً).

الفرع الأول: أهمية المنهج الوصفي في العلوم القانونية

يعد المنهج الوصفي من المناهج الأساسية في الدراسات القانونية، و لا يمكن الاستغناء عنه، ذلك أن هذه الدراسات ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمع والإنسان، فكل ما يرتبط بالقانون يعد ظاهرة اجتماعية وإنسانية بامتياز، ويمكن وصفه بالظاهرة القانونية. ويعود ذلك إلى أن الهدف من سن القوانين هو تنظيم المجتمع وحكمه على وجه الإلزام كأصل عام، وحماية حقوق الإنسان وحرياته على وجه الخصوص .[2]

نوع الدراسة	خصائص الدراسة	أمثل تطبيقية في القانون

[1] أسماء تخنوني، المرجع السابق، ص. 52

[2] بوراس منير، المنهج الوصفي في الدراسات الإنسانية و الاجتماعية – العلوم القانونية نموذجا–،مجلة النبراس للدراسات القانونية، المجلد 6، العدد 4 ، أفريل 2023، ص. 192

دراسة الحالة	تركز على دراسة حالة قانونية أو مؤسسة قانونية أو حق معين بطريقة مفصلة لتوضيح خصائصه ومختلف جوانبه	دراسة المحكمة الدستورية في مادة القانون الدستوري، أو دراسة حق الملكية في نظرية الحق، أو دراسة محكمة معينة في مادة التنظيم القضائي
الدراسات المسحية	تهدف إلى جمع أكبر قدر من المعلومات حول ظاهرة أو نظام قانوني من خلال دراسة مجموعة واسعة من النصوص أو الحالات القانونية	مسح الحقوق والحريات الواردة في الدستور الجزائري، أو دراسة مختلف الجهات القضائية واختصاصاتها في التنظيم القضائي، أو مسح أنواع الحقوق في نظرية الحق العينية و الشخصية
دراسة الرأي العام	تهدف إلى التعرف على آراء الأفراد تجاه قضية أو نظام قانوني معين بالاعتماد على الاستبيانات أو المقابلات أو الاستفتاءات	استطلاع آراء الطلبة حول فعالية العقوبات القانونية، أو حول حماية الحقوق والحريات الدستورية، أو حول الثقة في مرفق القضاء.

الفرع الثاني: تقدير توظيف المنهج الوصفي في القانون

أولا: المزايا:

- يساعد على فهم الظواهر القانونية من خلال وصفها وتحليلها كما هي في الواقع .
- يمكن الباحث من جمع المعلومات والبيانات القانونية من التشريع والفقه والاجتهاد القضائي وتنظيمها بطريقة علمية .
- يساهم في كشف المشكلات القانونية واقتراح حلول لها من خلال دراسة الواقع القانوني وتحليله.

ثانيا: العيوب

تتمثل عيوب المنهج الوصفي في صعوبة عزل الظواهر وضبطها وقياسها بسبب تعقدها وتشابك العلاقات بينها، مما ينعكس على صياغة الفرضيات والتحقق من صحتها، خاصة وأن الباحث يعتمد أساسًا على الملاحظة وجمع المعلومات دون إمكانية استخدام التجربة أو التحكم في جميع العوامل المؤثرة في الظاهرة. كما قد يتأثر الباحث بميوله عند اختيار المعلومات والمصادر التي يعتمد عليها، خصوصا في دراسة الظواهر الاجتماعية التي يكون جزءًا منها. ويؤخذ عليه ارتباط نتائجه بزمان ومكان محددين، مما يجعل تعميمها على أزمنة وأماكن أخرى أمرا صعبا[1].

المبحث الثاني: المنهج الاستدلالي و تطبيقاته في العلوم القانونية

يعد المنهج الاستدلالي من المناهج الأساسية للعمل القانوني والقضائي، فهو الأداة العقلية التي تساعد رجال القانون الانتقال من الكليات الى الجزئيات، ومن النصوص التشريعية العامة الى الوقائع المادية الملموسة

وسيتم تطرق من خلال هذا المبحث الى الاطار المفاهيمي للمنهج الاستدلالي (المطلب الأول) ثم عرض كيفية اسقاطه عمليا على الدراسات القانونية (المطلب الثاني)

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمنهج الاستدلالي

يهدف هذا الجزء من الدراسة الى تمكين الطالب من استيعاب مفهوم المنهج الاستدلالي والوقوف على مفهومه، و مبادئه وأدواته

الفرع الأول: مفهوم المنهج الاستدلالي

تتطلب دراسة الإطار المفاهيمي للمنهج الاستدلالي الوقوف على مفهومه من خلال بيان تعريفه اللغوي والاصطلاحي ، ثم التطرق إلى أهم خصائصه التي تميزه عن غيره من المناهج العلمية.

أولا: التعريف اللغوي و الاصطلاحي

[1] بوراس منير، المرجع السابق، ص. 192

أ- **الاستبيان لغة:** يعرف بأنه الإتيان بالحجة و البنية.

ب- **التعريف الاصطلاحي:**

إن الاستدلال هو البرهان الذي يبدأ من قضايا يسلم بها، و يسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة، دون اللجوء إلى التجربة[1] جديدة. و هذا السير إما عن طريق القول أو الحساب. فمثلا الباحث في الرياضيات يجري عمليات حسابية دون إجراء تجارب يقوم بعملية الاستدلال.

ويعرف المنهج الاستدلالي أيضًا بمنهج الاستنباط أو القياس أو الاستنتاج، ويعتمد على التفكير العقلي والمنطقي للانتقال من المبادئ العامة والمسلمات الثابتة إلى نتائج خاصة أو حقائق جديدة[2].

ج-تعريف الاستدلال كمنهج:

يستند المنهج الاستنباطي الى مجموعة من الحدود الأولية والتعريفات و البديهيات وينتقل منها في إطار مجموعة من القواعد الى أن يترتب عنها مجموعه نتائج والمصادرات، ونظريات تتعلق بالتعريفات والتصورات الخاصة بكل علم.[3]

ويقصد بالمنهج الاستقرائي كما أورده ارسطو الانتقال من الجزئيات الى الكليات اي قيام الباحث بملاحظة الظواهر ثم وضع الفروض ثم التحقق من صدقها حتى يصبح الفرد قانونا مع استخدام التجربة، اي الوصول الى قانون كلي يحكم الجزئيات.[4]

من خلال ما سبق، يمكن تعريف المنهج الاستدلالي، أنه الأسلوب المتمثل في التسلسل المنطقي الذي ينقل موضوع الدراسة من مبادئ أو قضايا أولية ينتج و يستخلص منها

---

[1] بدوي عبد الرحمان، المرجع السابق، ص82.

[2] طلعت همام، *سين وجيم عن مناهج البحث العلمي*، مؤسسة الرسالة، دار عمار، عمان، الأردن، 1984، ص 11.

[3] محمد محمد قاسم، المرجع السابق، ص 58

[4] عمار عباس الحسيني، المرجع السابق، ص. 32

مبادئ و قضايا مستنتجة دون اللجوء إلى التجربة، و التي تصبح بدورها مبادئ و قضايا أولية لنتائج أخرى.

و بذلك يكسب المنهج الاستدلالي الباحث استنتاج قضايا انطلاقا من عملية إدراك الوقائع دون الحاجة إلى التجربة، و ذلك من خلال الاستدلال على وقائع موجودة في العالم الخارجي باعتبارها قضايا مسلم بها، فيعتمد عليها كبرهان أو حجة تبني عليها نتائج جديدة

من خلال ما تقدم، يمكن استخلاص العناصر الموحدة بين التعريفات:

*مقدمات الاستدلال و هي النظريات و المبادئ (الأحكام الشائعة مثلا)

*النتيجة: الحكم الجديد باتباع التسلسل المنطقي.

*الاستنتاج: الانتقال من مقدمات (النظريات) إلى النتائج.

ثانيا: خصائص المنهج الاستدلالي

. منهج عقلي منطقي قائم على ثبات الحقائق و الظواهر.

. منهج تحليلي تفسيري يعتمد على المنطق و العقل.

. منهج ينتقل فيه الباحث من العام إلى الخاص، حيث ينطلق من مبادئ أو قواعد عامة ومسلمات ثابتة للوصول إلى نتائج ،

. تمييز بالتسلسل و الاستنتاج المنطقي للوصل إلى نتائج صحيحة

الفرع الثاني: مبادئ الاستدلال

هي قضايا أولية تنقسم إلى ثلاث مبادئ:

أ-**البديهيات:** هي قضية بينة بنفسها فهي صادقة دون اللجوء إلى برهنتها.

وهي قضايا تحمل دلالة صحتها في ذاتها، فهي لا تحتاج الى برهان لان كل من يفهم معناها يسلم بصحتها.[1]

و عليه، تتميز البديهيات بالخصائص التالية:

- هي بينة نفسه تتبين للعقل تلقائيا دون الحاجة إلى برهان.

_ أولية منطقية، غير مستخلصة من غيرها من القضايا.

_ هي قضية مشتركة تقبل من كافة العقول، و تخص علم معين بداته.

و لتوضيح هذا المبدأ يتم عرض الأمثلة التالية: القاعدة في القانون الروماني: من يملك الأكثر يملك الأقل، الكل أكبر من الجزء، إذا أضيفت أشياء متساوية كانت النتائج متساوية، و في القانون "المتهم بريء حتى تثبت إدانته.

ب-المصادرات(المسلمات):

هي قضية تركيبته يصفها العقل و يسلم بها، لكنها غير بينة بنفسها، و أقل تقنية من البديهيات، لكن يطالب بالتسليم بصحتها بالرغم من عدم وضوحها للعقل، لكن تسلم بهها نظرا لفائدتها و هي إمكانية الاستنتاج منها العديد من النتائج دون الوقوع في التناقض.

وعليه فان المصادرات على الرغم من التسليم بها الا انها ليست واضحة وضوح البديهيات وذلك حتى ولو تم استنتاج نتائج منها دون الوقوع في تناقض.[2]

ج-التعريفات:

هي مجموعة من المصطلحات وهي ان يقوم احد السابقين في العلم بابتكار مفهوم ووضع تعريف له، غير أن كل تعريف يلحق بالمفهوم فيما بعد لا يخرج عن التعريف الاول وانه

[1] عبد الرحمان أحمد عثمان، المرجع السابق، ص 142

[2] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص. 5

بإمكان باحث وضع اصطلاحات خاصة به، ولكن عليه توضيحها تعريفها في بداية البحث.[1]

و عليه، يمكن تعريفها بأنها تصورات خاصة بكل علم، و هو التعبير عن ماهية الشيء المعرف لمصطلحات مضبوطة، فيصبح التعريف جامعا مانعا بجمع كل صفات الشيء يجمع كل صفات الشيء، و يمنع دخول صفات أو خصائص خارجة عنه.

يتكون التعريف من المعرف به و هو الشيء المراد تعريفه ، أما المعرف و هو القول الذي يحدد خواص و عناصر أشياء المعرف.

الفرع الثالث :أدوات وأشكال المنهج الاستدلالي

أولا: أشكال المنهج الاستدلالي

يعتمد الباحث في استخدامه لهذا المنهج الأدوات التالية:

1-القياس:

القياس هو عملية عقلية تقوم على الانطلاق من قاعدة أو مسلمة عامة يفترض صحتها، ثم يتم تطبيقها على ظاهرة أخرى مشابهة للوصول إلى النتيجة نفسها. لذلك فهو لا يضيف معرفة جديدة، وإنما يستخرج نتائج موجودة ضمن القاعدة الأصلية الأولية. ويقوم على التشابه بين الشيء المقيس والشيء المقيس عليه في السبب أو العلة.

مثال: إن القياس مؤلف من مقدمتين تلزم عنها نتيجة.

أ- كل إنسان فان (مقدمة كبرى)

ب- "فلان " إنسان(مقدمة صغرى)

[1] عبد الرحمان أحمد عثمان، المرجع السابق، ص 143

إذا "فلان" فان (نتيجة) ، { المقدمة الصغرى هي حلقة وصل بين المقدمة الكبرى و النتيجة}

2-التجريب العقلي:

التجريب العقلي هو أسلوب يعتمده الباحث، يقوم على إجراء التجارب داخل الذهن عندما يتعذر القيام بها في الواقع. بحيث ينطلق الباحث من مجموعة من الفرضيات ، ثم يتصور النتائج المترتبة عليها بصورة منطقية ، ليصل إلى نتائج تؤيد تلك الفرضيات أو تنفيها. ولذلك يعتمد هذا الأسلوب على التفكير العقلي أكثر من اعتماده على التجربة المادية ..

3- التركيب:

عملية عقلية تبدأ من قضية صحيحة معلومة بقصد استخراج النتائج و معرفة مدى صحتها. و تتم عن طريقة تفكيك الافتراضات و محاولة تركيبها عقليا لتبيان صحة مدلولها.

.ثانيا: أشكال الاستدلال

1-الاستنتاج البسيط:

القيام بعملية البرهان انطلاقا من وقائع أو حقيقة، و هو قيام الباحث ببرهنة ظاهرة معينة انطلاقا من حقيقة أو واقع معين، مثلا مشاهدة شخص (أ) يحمل أثاث منزل و هو خارج مسرعا من منزل مع شخص آخر (ب) له بالصراخ أنه سارق، الناتج أن (أ) سارق.

2-الاستنتاج القياسي:

هو الاستدلال المستعار من علم المنطق[1] ، و هو الذي يتم تطبيقه لحل النزاعات القانونية، يتكون من ثلاث جمل: مقدمة كبرى، مقدمة صغرى، و نتيجة (سبق شرحها أعلاه)

[1] أسماء تخنوني، المرجع السابق، ص. 90

3- الاستنتاج الرياضي:

تعتمد على علاقات بين شتى الجمل التي تتكون كبرهان عن عملية ما، يؤدي بالباحث بطريقة منطقية نحو برهان أو تحقيق منطقية؛ مثل التوازي بين مستقيمين في علم الهندسة.

المطلب الثاني: دور المنهج الاستدلالي و العلوم القانونية

الفرع الأول: أهمية المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية

نظرا للخصائص التي يتميز بها المنهج الاستدلالي لكونه منها عقليا و منطقيا، فيساعد في استنتاج و استخلاص القوانين و القواعد، فاستخدم في تفسير أصل ونشأة القانون، غاية السلطة، ظاهرة الجريمة، فلسفة القانون، و غيرها.

أما عن تطبيقات المنهج الاستدلالي في القانون:

1-على الصعيد التشريعي:

يلجأ المشرع إلى قواعد المنهج الاستدلالي لوضع السياسات التشريعية التي ترتكز على المنطق لفهم الواقع، حتى تتناسب القاعدة القانونية مع نظام المجتمع و آدابه. و من بين أدوات هذا المنهج الموظف في القانون الجزائري، القياس مثلا: استعمال الدالة المضادة: لتفسير قاعدة قانونية و شرحها من خلال عدم تطابقها لما يخالفها مثلا: إذا كانت الخدمة الوطنية واجبة على الشباب الذكور، فهي غير واجبة للإناث.

2- على الصعيد الفقهي:

يعتمد الفقه القانوني على هذا المنهج في تفسير و تحليل و شرح النصوص القانونية.

3-على الصعيد القضائي:

يلجأ القاضي إلى الميادين و الأحكام القانونية فيستعمل القياس و الاستنتاج للوصول إلى حلول و أحكام.

يقوم القاضي بوضع مقدمة صغرى و هي الواقعة القانونية، ثم البحث عن النص القانوني الذي يتضمن هذه الأخيرة (التي تمثل المقدمة الكبرى، و باستعمال القياس و التجريب العقلي، و التركيب يقوم بتكييف النزاعات، و البحث عن الحكم، و الذي يمثل النتيجة

الفرع الثاني: تقدير المنهج الاستدلالي

المزايا	العيوب
يعتمد على العقل و المنطق للوصول إلى النتائج	**يقوم حصرا على مقدمات و تعريفات، قد تكون خاطئة**
يساعد على تفسير النصوص القانونية و استنباط أحكام و قواعد منها	**قد تكون النتائج غير صحيحة إذا انطلقت من تعريفات خاطئة**
قد يبتعد عن الواقع العملي	**يتناسب و الدراسات القانونية القائمة على التشريع و الفقه و القضاء**
يساعد في تنظيم الأفكار و ربط النتائج بمقدمات بصورة منطقية	**قد يتأثر بالاجتهاد الشخصي للباحث في اختيار المقدمات أو تفسيرها.**

المبحث الثالث: المنهج المقارن و تطبيقاته في العلوم القانونية:

يستخدم المنهج المقارن في الدراسات الإجتماعية و الدراسات القانونية، بحيث يتم مقارنة نفس الظاهرة بين مجتمعين مختلفين، أو مقارنة ظاهرة إجتماعية بظاهرة أخرى في المجال الإجتماعي، السياسي، القانوني.

سيتم دراسة المنهج المقارن، من خلال التطرق على الاطار المفاهيمي (المطلب الأول)، ثم إبراز تطبيقاته في العلوم القانونية (المطلب الثاني)

المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للمنهج المقارن

لتوضيح الاطار القانوني للمنهج المقارن، سيتم تحديد مفهومه (الفرع الأول)، ثم تبيان خطوات و أساليب المنهج المقارن (الفرع الثاني)

الفرع الأول: مفهوم المنهج المقارن

إن إحاطة المنهج المقارن بمفهوم شامل، يتطلب الأمر ذكر التعريف اللغوي و الاصطلاحي أولا، ثم التطرق إلى شروط الاستعانة بالمنهج المقارن في البحوث العلمية .

أولا: التعريف اللغوي و الاصطلاحي:

لغة المقارنة هي المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر أو الموازنة بينهما، و يتم ذلك من خلال معرفة أوجه التشابه و أوجه الإختلاف. ويعني اصطلاحا تلك العملية العقلية التي تتم بتحديد أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر يمكن من خلالها الحصول على معارف أدق، ويقصد به أيضا اتباع العقل في دراسة موضوع ما للوصول الى قانون عام او مذهب جامع، وهو فن ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا بحيث يؤدي الى كشف الحقيقة.[1]

و عليه المنهج المقارن هو مجموعة من الإجراءات التي يتبعها الباحث لتحديد أوجه التشابه و أوجه الإختلاف بين حادثتين ،أو أكثر، داخل نفس المجتمع أو بين مجتمعين مختلفين، و ذلك لغرض الوصول إلى معارف أدق و رأي محدد يتعلق بالظاهرة محل الدراسة.

ثانيا: شروط استعمال المنهج المقارن:

أ- الشروط المتعلقة بالباحث:

- أن يكون الباحث واسع الاطلاع و العلم بقواعد و أصول المنهج محل المقارنة.
- الالتزام بالأمانة في نقل المعلومات.
- أن يكون الباحث موضوعيا في ذكره لسلبيات نظام معين، و أن يلتزم بالأمانة العلمية في اختيار النظام الأنسب.

[1] فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص 93

ب –الشروط المتعلقة بموضوع البحث :

لتحقيق مقارنة سليمة يجب توافر الشروط التالية:

- يجب ألا تركز المقارنة على دراسة حادثة واحدة، و إنما دراسة مختلف أوجه التشابه و الاختلاف بين ظاهرتين أو أكثر.
- تجنب المقارنة السطحية.
- أن يسلط الباحث على الظاهرة موضوع مقارنة بدراسة أدق، و ذلك من خلال جمع المعلومات الكافية.
- وجود أوجه التشابه و الاختلاف بين الظاهرتين، فلا يجب مقارنة ما لا يقارن.
- أن تتصف المقارنة بالجدية و العمق.
- أن تكون المقارنة مقيدة بعاملي الزمان و المكان ،حتى تتحقق المقارنة بحادثة مشابهة وقعت في زمان و مكان آخرين.
- يجب تحديد غرض المقارنة، مثلا مقارنة نظرية بنظرية أخرى لغرض تفضيل إحداهما، أو اكتشاف مواطن الغموض أو النقص في نظام قانوني محدد.

ثالثا: أهمية المنهج المقارن

– تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الظاهرتين أو النظم محل المقارنة .

– تحديد مزايا وعيوب الموضوع محل الدراس، و من ثم تدارك الخلل أو النقص الذي يشوبه .

– تمكين الباحث من ترجيح أحد الحلول أو المواقف القانونية المختلفة التي توصلت إليها الدراسة.

الفرع الثاني: خطوات و أساليب المنهج المقارن

أولا: خطوات المنهج المقارن

- تحديد موضوع الدراسة محل المقارنة، وذلك من خلال إثبات وجود الظاهرتين المراد مقارنتها .
- جمع المادة العلمية الكافية لإجراء المقارنة من مختلف المصادر و المراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة .
- اختيار أسلوب المقارنة، وذلك من خلال تصنيف مختلف الخصائص والعناصر محل الدراسة، على أن تتضمن المقارنة مجموعتين أو أكثر، تتشابه في بعض الخصائص وتختلف أخرى .
- الكشف عن العلاقات القائمة بين الظواهر محل المقارنة
- استخلاص نتائج المقارنة وتنظيمها وتفسيرها، بهدف الوصول إلى فهم أدق للظاهرة أو الحالة محل الدراسة.

ثانيا: أساليب المنهج المقارن

الأسلوب	التعريف	الأمثلة
المقاربة	يقوم على وضع موضوع قانوني واحد في نظامين قانونيين أو أكثر ومقابلة النصوص والأحكام المتعلقة به للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بينها	مقارنة مصادر القانون في القانون الجزائري والقانون الفرنسي، أو مقارنة تنظيم عقد البيع في كلا التشريعين.
المقارنة	تقوم على دراسة أوجه التشابه بين الأنظمة القانونية المتقاربة أو المنتمية إلى نفس الفكر القانوني ، بهدف إبراز العناصر المشتركة بينها.	دراسة أوجه التشابه بين قوانين دول الاتحاد الأوروبي، أو بين الأنظمة القانونية اللاتينية في مجال مبادئ التقاضي.

المعارضة	يقوم على إبراز أوجه الاختلاف بين نظامين أو أكثر يختلفان في الأسس والمبادئ التي يقومان عليها.	مقارنة النظام اللاتيني بالنظام الاجلوسكسوني، أو مقارنة الرقابة الدستورية في الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية
الموازنة المنهجية	تقوم على تحليل أوجه الاتفاق والاختلاف بين نظامين قانونيين وتقييم الحلول القانونية المعتمدة فيهما للوصول إلى الحل أو النظام الأكثر ملاءمة.	الموازنة بين احكام الطلاق بين القانون الوضعي و أحكام الشريعة الاسلامية

ثالثا: أنواع المقارنة[1]

أ-المقارنة الأفقية:

تقوم هذه الطريقة على دراسة الموضوع محل المقارنة في كل قانون بشكل مستقل، ثم الانتقال إلى القانون الآخر ومقارنة النتائج. و على الرغم أنها قد تكون طويلة وتؤدي إلى بعض التكرار، إلا أنها تمكن الباحث من فهم أحكام كل قانون بطريقة جيدة، و ذلك من خلال جيدة يتم تقسيم البحث إلى قسمين، الأول يدرس الموضوع في ظل القانون الجزائري والثاني في ظل القانون المصري مثلا.

ب-المقارنة العمودية:

تقوم هذه الطريقة على إجراء المقارنة بين القوانين أو الأنظمة القانونية في كل جزئية من جزئيات الموضوع محل الدراسة، مما يسمح بإبراز أوجه التشابه والاختلاف بدقة أكبر، ويمنح الباحث فهماً أعمق للمسألة القانونية محل المقارنة. مثلا أن تتم المقارنة

[1] قديري محمد توفيق، تطبيق المنهج المقارن في البحوث القانونية، مجلة ايليزا للبحوث و الدراسات، المجلد 10 ، العدد 01،
ص ص 499، 500

بين قوانين جديدة منتمية على نف المكان و مختلفة في الزمان، مثلا المقارنة بين موضوع معين في قانون قديم و قانون جديد.

الفرع الثالث: مراحل المنهج المقارن[1]

المرحلة الأولى: إختيار عينات المقارنة

يجب اختيار الموضوع ثم تحديده تحديدا دقيقا، و الإعلان الصريح للأنظمة القانونية محل المقارنة، ثم جمع المادة العلمية الكافية لإجراء المقارنة.

-المرحلة الثانية: تحديد مستويات المقارنة المنهجية و التي تتضمن ثلاث خطوات

-أ التحليل:

في المرحلة التحليلية يقوم الباحث بتجزئة النصوص القانونية وتحليلها لمعرفة النقاط الجوهرية التي تحتاج إلى الموازنة.

ب -التركيب:

وفيها ينتقل الباحث بالمقارنة من القاعدة القانونية إلى مستوى أعلى، وهو النظام القانوني، حيث يربط الموضوع بمختلف أجزاء النظام القانوني في كل دولة.

ج -المنهج الكامل:

وفيها يضع الباحث مكتسباته الأولية المتعلقة بالعوامل المؤثرة في القانون ويربطها بدراسته.

-المرحلة الثالثة: استخلاص نتائج المقارنة المنهجية:

وفيها يوجه الباحث نتائجه وفقا للمقاصد التي يسعى إلى تحقيقها من المقارنة المنهجية. فإذا كان الغرض هو توحيد القانون بين دولتين، فإنه يوضح القواعد المشتركة، كما يبين مواضع الاختلاف وأسبابها وكيفية إزالتها للوصول إلى مرحلة توحيد النصوص.

[1] أسماء تخنوني، المرجع السابق، ص ص 65-67

أما إذا كان الغرض هو الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة وتحسين النصوص الداخلية، فيجب على الباحث المقارن أن يبين القواعد المشتركة، وما يستحسن في القانون الأجنبي والوطني، والنصوص الواجب تعديلها، والصياغة التي يمكن أن تكون عليها هذه النصوص.

المطلب الثاني: تطبيقات المنهج المقارن في العلوم القانونية

الفرع الأول: أهمية المنهج المقارن في العلوم القانونية

يكتسي المنهج المقارن أهمية بالغة في العلوم القانونية، بحيث يساهم في تطور المجتمعات و ذلك من خلال اكتشاف مواطن النقص والقصور في التشريعات الوطنية، والاستفادة من الحلول التي أخذت بها التشريعات الأجنبية، و هذا ما يمنحه اجراء المقارنة بين نظام قانوني و قانون آخر. و التي تساهم في إجراء تعديلات وفقا لنتائج كما يساعد على تحسين النصوص القانونية وتحديثها، وتقريب الأنظمة القانونية من بعضها البعض، بما يحقق فعالية أكبر في تنظيم العلاقات القانونية ومواكبة التطورات التي يشهدها المجتمع.

نظرا لأهمية هذا المنهج في العلوم القانونية، فيدرج كمقياسين في تكوين طلبة الحقوق ألا و هي مقارنة الأنظمة القانونية.

الفرع الثاني: تقدير المنهج المقارن

المزايا	العيوب
يساعد الاستفادة من تجارب التشريعات الأجنبية وتطوير القانون الوطني	قد يصعب تطبيق الحلول الأجنبية لاختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية بين الدول، أو الدينية
يبرز أوجه القوة و القصور في النظام القانوني	يتطلب الالمام بجوانب عديدة من النظامين القانونيين محل المقارنة، و أيضا يتطلب الإلمام الجيد باللغات الأجنبية

يساهم في تقريب التشريعات والأنظمة القانونية، و توحيد الجهود في مواجهة الأزمات القانونية	قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة في حالة المقارنة بين الأنظمة القانونية دون مراعاة خصوصيتها و فكرها القانوني

المبحث الرابع: المنهج التاريخي و تطبيقاته في العلوم القانونية

يعد المنهج التاريخي من المناهج الأساسية في الدراسات القانونية، إذ يساهم في فهم نشأة القانون و تطروه عبر مختلف المراحل التاريخية، كما يساعد على تفسير العديد من النظم القانونية المعاصرة بالرجوع إلى تأصيلها وخلفياتها التاريخية. و ذلك من خلال دراسة الأحداث والوقائع الماضية.

وعليه، سيتم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للمنهج التاريخي (المطلب الأول)، ثم عرض أهم تطبيقاته في العلوم القانونية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمنهج التاريخي

إن تحديد الإطار المفاهيمي للمنهج العلمي ينطلق من خلال بيان مفهومه وخطواته

الفرع الأول: مفهوم المنهج التاريخي

إن تحديد مفهوم المنهج التاريخ يتطلب التعريف الاصطلاحي، و من ثم ابراز أهم الخصائص التي تميزه عن المناهج العلمية الأخرى.

أولا: التعريف الاصطلاحي

يقصد بالمنهج التاريخي، أو ما يطلق عليه بالمنهج التوثيقي، الطريق الذي يختاره الباحث في تجميع معلوماته وبياناته العلمية في دراسة الموضوع، مستندًا إلى الحقائق الماضية، ومعتمدًا على التحليل والتفسير. وهذا المنهج يكون بمثابة الوسيلة التي تربط بين الماضي والحاضر والمتوقع، ذلك أنه يعتمد على أدلة وأدوات ومصادر يمكن

استعمالها بعد التأكد من صحتها. وهو لا يعتمد، كما يتصور البعض، على السرد والنقل، بل على التفحص والقياس المعتمد على قوانين اجتماعية أو طبيعية.[1]

كما يعرف المنهج التاريخي بأنه المنهج الذي تعتمد عليه العلوم التي تدرس الماضي من خلال سجلاته ووثائقه، حيث يقوم على جمع الوقائع التاريخية وانتقائها وتصنيفها وتفسيرها. ويهدف إلى البحث في الأحداث الماضية وتتبعها من خلال الوثائق والمصادر المختلفة لفهمها وتحليلها[2].

هو ذلك المنهج الذي يتبعها الباحث القائم على مجموعة خطوات وتقنيات بحيث يصنف و يحل الأحداث و الوقائع السابقة ذات الصلة بموضوع دراسته، مع تحليلها و سيرها و ربطها بالواقع الحالي.

ثانيا : خصائص المنهج التاريخي

من خلال التعريفات المدرجة للمنهج التاريخ، يستخلص الخصائص التالية :

- الاعتماد على المصادر والوثائق التاريخية لفهم الأحداث والوقائع الماضية .
- دراسة الماضي لتفسير الحاضر، من خلال تتبع نشأة الظواهر وتطورها عبر الزمن .
- الاعتماد على التحليل والتفسير وعدم الاكتفاء بالسرد التاريخي للأحداث .
- التحقق من صحة المعلومات والوثائق عن طريق نقدها وفحصها قبل الاعتماد عليها .
- البحث عن أسباب الظواهر وتطورها من خلال ربط الأحداث والوقائع التاريخية ببعضها البعض .

الفرع الثاني: خطوات المنهج التاريخي[3]

1-اختيار الموضوع:

يقتضي اختيار موضوع البحث التاريخي تحديد المجال الجغرافي للأحداث، وعدد الأفراد أو

[1] عمار عباس الحسيني، المرجع السابق، ص 28

[2] محمد محمد قاسم، المرجع السابق، ص ص 59،60

[3] محمد محمد قاسم، المرجع السابق، ص 168

مجتمع البحث، والمدة الزمنية محل الدراسة، وكذا الأنشطة المرتبطة بالأحداث موضوع البحث.

2- تحديد المشكلة:

يقوم الباحث بتحديد مشكلة بحثه بدقة وعناية، والتأكد من ملاءمتها للمنهج التاريخي قبل الشروع في الدراسة.

3- صياغة الفروض التاريخية:

يقوم الباحث بوضع تساؤلات حول الموضوع محل الدراسة، ثم يقدم إجابات تخمينية في شكل فروض تاريخية تساعده في البحث عن البيانات والمعلومات اللازمة للتحقق منها.

4 -**جمع المصادر والوثائق التاريخية:**

يقوم الباحث بجمع المصادر والوثائق التاريخية ذات الصلة بموضوع الدراسة، كالمعاهدات والاتفاقيات والمراسلات والوثائق الرسمية وغيرها من المصادر الأولية والثانوية.

5- نقد المصادر التاريخية:

يتم فحص وتدقيق المعلومات التاريخية من خلال:

أ -**النقد الخارجي للوثائق التاريخية :**ويهدف إلى التأكد من أصالة الوثائق وصحتها ونسبتها إلى مصدرها الحقيقي.

ب- **النقد الداخلي للوثائق التاريخية :**ويتم من خلال تحليل وتفسير مضمون الوثيقة التاريخية ومدى صدق المعلومات الواردة فيها

6-عملية التفسير والتركيب:

في هذه المرحلة يكون الباحث قد تحصل على المعلومات والحقائق التاريخية، فيقوم بتفسيرها وربطها ببعضها البعض وبناء صورة متكاملة عن الظاهرة محل الدراسة. كما تساهم هذه

المرحلة في البحث عن أسباب الظاهرة التاريخية وتطوراتها، والكشف عن أصولها ومراحل تطورها وأسباب وجودها.

7- استخلاص النتائج:

بعد عملية جمع المعلومات وفحصها ونقدها وتحليلها، تأتي مرحلة استخلاص النتائج وكتابة الاستنتاجات النهائية.

المطلب الثاني: تطبيق المنهج التاريخي في العلوم القانونية

الفرع الأول: أهمية المنهج التاريخي في العلوم القانونية

إن معرفة قواعد و أحكام النظم القانونية السارية تستدعي معرفة أصولها التاريخية، و يتجسد ذلك من خلال الاستعانة بالمنهج التاريخي. مثلا: اكتشاف سبب و خلفيات تطور أو تغيير الأحكام القانونية، مثلا دراسة أصل و نشأة القانون أو دراسة تطور حركة التشريع، و ذلك من خلال ،البحث إلى تأصيلها التاريخي مثلا النظم القانونية السابقة، و ذلك من خلال الرجوع إلى الرجوع إلى الحضارة البابلية، كدراسة قانون حمورابي، أو من خلال الرجوع إلى الحضارة الرومانية "قانون الألواح الاثني عشر.

أهمية المنهج التاريخي	الأمثلة
فهم أصل القواعد القانونية وتطورها	دراسة تطور القاعدة القانونية عبر العصور في فلسفة القانون.
تفسير النظم القانونية الحالية	دراسة تطور التنظيم القضائي الجزائري منذ الاستقلال.
التعرف على تاريخ النظم القانونية	دراسة قانون حمورابي أو قانون الألواح الاثني عشر في مقياس تاريخ النظم القانونية.
فهم تطور الأفكار القانونية	دراسة تطور مفهوم الدولة والقانون في فلسفة القانون.

الفرع الثاني: تقدير المنهج التاريخي

أولا: المزايا[1]

- يساعد في الكشف عن النظريات والأساليب العلمية التي اعتمد عليها السلف لحل مشاكلهم والتغلب على الصعوبات التي ربما واجهوها في ذلك الوقت، من خلال دراسة الأسباب والحيثيات، ثم الربط بين الظواهر الحالية والظواهر الماضية .
- يساعد على فهم الجوانب الإيجابية والسلبية بالنسبة لحياة الناس في الماضي، وبالتالي يستفيد الإنسان من نقاط القوة في الماضي ويسعى لاستخدامها لحل مشاكله الحالية، ويأخذ العبرة من نقاط الضعف ويعمل على تفاديها .
- يعطي فكرة عن العلاقة بين الظواهر الاجتماعية والعوامل التي أدت إلى ظهور تلك المشاكل التي واجهها الناس في فترة زمنية معينة

ثانيا: العيوب

- صعوبة الحصول على بعض المصادر والوثائق التاريخية أو التأكد من صحتها بشكل كامل .
- احتمال تأثر النتائج بنقص المعلومات التاريخية أو ضياع جزء من الوثائق مع مرور الزمن .
- صعوبة التحقق من بعض الأحداث التاريخية لعدم إمكانية ملاحظتها أو إعادة اختبارها.

المبحث الخامس: المنهج التجريبي و تطبيقاته في العلوم القانونية

يعتمد المنهج التجريبي على طريقة علمية صحيحة و موضوعية في البحث عن الحقيقة، إن دراسة هذا المنهج يتطلب إحاطته بإطار مفاهيمي (المطلب الأول)، و نظرا لتأقلم هذا

[1] مالية بصال، نهج البحث التاريخي – التعريف، الخطوات، المزايا والعيوب-، مجلة دراسات ، المجلد 10 العدد 2، نوفمبر 2022، ص 22

المنهج و العلوم التجريبية، تم تخصيص جزء للبحث عن مدى إمكانية تطبيقه في العلوم القانونية (المطلب الثاني)

المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للمنهج التجريبي

إن رفع اللبس حول المنهج التجريبي، يتطلب الأمر إحاطته بمفهوم (الفرع الأول)، و ابراز أسسه من خلال الفرع الثاني

الفرع الأول: مفهوم المنهج التجريبي

يتطلب تحديد مفهوم المنهج التجريبي، وضع تعريف له، و من تم توضيح الخصائص التي تميزه عن باقي المناهج العلمية الأخرى

أولا: تعريف المنهج التجريبي

المنهج التجريبي، بمعناه العام، هو المنهج المستخدم حين نبدأ من وقائع خارجة عن العقل، سواء كانت خارجة عن النفس إطلاقًا أم باطنة فيها، وذلك حتى نتمكن من وصف هذه الظواهر الخارجة عن العقل وتفسيرها من خلال اللجوء إلى التجربة باستمرار، وعدم الاعتماد على مبادئ الفكر وقواعد المنطق الصورية وحدها[1].

كما يعرف المنهج التجريبي بأنه المنهج المستخدم حين نبدأ من وقائع خارجة عن العقل، سواء كانت خارجة عن النفس إطلاقًا أو باطنة فيها، وذلك لكي نصف هذه الظواهر الخارجة عن العقل ونفسرها، خلافًا لما هو عليه الحال في الاستنباط[2].

ثانيا: خصائص المنهج التجريبي

– يعتمد حصرا على الطريقة العلمية في دراسة الظواهر، و هو بذلك يضفي المصداقية على النتائج المتوصل لها.

[1] عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص 138

[2] فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص 72

–المنهج التجريبي منهج علمي خارجي، إذ يعتمد على التجربة الخارجة عن العقل، أي أن التجربة هنا لا تتم داخل العقل بل تأتي من الخارج لتفرض نتائجها على العقل، وهو بهذه الميزة يختلف عن المنهج الاستدلالي الذي يعتمد على أدوات داخلية تُستخدم داخل العقل، والتجربة التي يتضمنها المنهج الاستدلالي هي تجربة عقلية داخلية[1].

على نقيض المنهج الاستدلالي، فإن الدراسة في هذا المنهج تنتقل من الجزئيات إلى الكليات، أي قيام الباحث بملاحظة الظواهر ثم وضع الفرضيات، ثم التحقق من صدقها أو عدمه، وذلك من خلال استخدام التجربة.

الفرع الثاني: أسس المنهج التجريبي

يقوم المنهج التجريبي على ثلاثة أسس، الملاحظة، الفرضيات العلمية، عملية التجريب.

أولا: الملاحظة العلمية

- **تعريف الملاحظة العلمية:**

إن الملاحظة في معناها العام هي الانتباه دون قصد إلى حادثة أو ظاهرها.

بينما الملاحظة العلمية هي عبارة عن مشاهدة أو مراقبة الظواهر والأحداث بأسلوب علمي ومنظم، وهي إحدى الأسس التي يقوم عليها المنهج التجريبي، حيث تسمح بصياغة الفروض المناسبة وإجراء التجارب[2].

فهي إذا، المشاهدة المقصودة و المنظمة و الدقيقة للظواهر ، بهدف اكتشاف أسبابها و نظرياتها، فتساهم هذه المرحلة بتعريف هذه العناصر و تصنيفها.

[1] مهيدي سامية، المرجع السابق، ص 50

[2] أسماء تخنوني، المرجع السابق، ص. 97

ب- شروط الملاحظة العلمية:

1-يجب أن يكون كاملة و أن تستوفي (تتضمن) جميع العوامل و أساليب المتصلة و المتوترة فيها.

2-يجب أن تكون موضوعية و مجردة.

3-يجب أن تكون منظمة و دقيقة.

4-يجب أن يكون الباحث ذكيا و متخصصا في ميدان بحث.

.ثانيا: الفرضيات العلمية

أ- تعريف الفرضيات العلمية

إن الفرضية لغة يعني التخمين و الاستنتاج. أما اصطلاحا، يمكن تعريفها بأنها التوقعات والتخمينات للأسباب التي تكون خلف الظاهرة والعوامل التي أدت إلى بروزها وظهورها بهذا الشكل، وتُعتبر الفرضية نظرية لم تثبت صحتها بعد، أو هي نظرية رهن التحقيق، أو هي التفسير المؤقت الذي يضعه الباحث للتأكد من صحة هذه التخمينات من عدمها[1]

و عليه فالفرضيات فهي الأفكار التي يقترحها الباحث لتفسير حوادث أو وقائع أو ظواهر معينة، لكن هذا التفسير يكون مؤقتا، فهو غير نهائي، و إنما يتطلب الاختبار و التجريب، و عليه تمثل هذه المرحلة تقديم الباحث حلول مؤقتة في دراسته، تحضيرا للمرحلة الموالية "التجريب" لتأكيد صحتها.

[1] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، ص 145

ب- شروط صحة الفرضيات:

1-إن تنطلق من ملاحظات علمية، فيجب أن تبدأ من وقائع محسومة، حتى تكون أكثر واقعية و علمية، فيجب أن تبدأ من وقائع ملموسة.

2-أن تكون قابلة للتجريب و الاختبار.

3-أن تكون خالية من التناقض.

4-أن تكون شاملة و مترابطة، أي أن تعتمد على جميع العناصر المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة .

ثالثا: عملية التجريب:

هي المرحلة التي تمنح الوسيلة للتحقق من صحة الفرضيات ومدى قدرتها على تفسير الظاهرة محل الدراسة، وذلك من خلال إخضاعها للتجربة في ظروف مختلفة ومتنوعة. وبناء على النتائج المتوصل إليها يتم استبعاد الفرضيات غير الصحيحة، والإبقاء على الفرضيات التي تثبت صحتها.

المطلب الثاني: تطبيقات المنهج التجريبي في العلوم القانونية

إن المنهج التجريبي يعد من المناهج الثانوية في الدراسات القانونية، لكن و على الرغم من ذلك إلا أنه يمكن الاستعانة به في دراسة بعض الظواهر، كما سيأتي الشرح

الفرع الأول: أهمية المنهج التجريبي في العلوم القانونية

يتم الاستعانة بالمنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية لدراسة البحوث المتعلقة بعلاقة القانون الجنائي بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، خاصة البحوث المتعلقة بظاهرة الجريمة و فلسفة التجريم و العقاب.

و عليه يتم استخدامه في مجال العلوم الجنائية عندما تم اكتشاف حتمية العلاقة بين العلوم الجنائية و علم النفس الجنائي و علم الاجتماع القانوني، و في مجال القانون الإداري و ذلك لما تتميز به هذه المجالات من مرونة و حركية و تغيير.

الفرع الثاني: تقدير المنهج التجريبي

المزايا	مثال قانوني	العيوب	مثال قانوني
يساعد التحقق من صحة الفرضيات بالاعتماد على الوقائع و الاحصائيات مثلا	دراسة أثر تشديد العقوبات على انخفاض بعض الجرائم.، كجريمة خطف القصر	يصعب تطبيقه بصورة كاملة في العلوم القانونية لعدم إمكانية التحكم في جميع العوامل المؤثرة.	لا يمكن إخضاع المجتمع لتجربة بهدف اكتشاف أثر إلغاء قانون معين قبل تطبيقه الفعلي.
يساعد على تفسير الظواهر القانونية وربط الأسباب بالنتائج.	دراسة العلاقة بين تبسيط إجراءات التقاضي وانخفاض المنازعات	النتائج قد تتأثر بتغير الظروف الزمانية والمكانية.	قد تختلف نتائج تطبيق قانون معين من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

المبحث اسادس: المنهج الجدلي " ديالكتيكي" و تطبيقاته في العلوم القانونية

يعد المنهج الجدلي من المناهج التي تقوم على دراسة الظواهر من خلال تحليل التناقضات والعلاقات القائمة بينها لفهم أسباب تطورها وتغيرها.

وعليه، سيتم التطرق إلى مفهوم المنهج الجدلي وخصائصه ومراحله (المطلب الأول)، ثم بيان تطبيقاته في العلوم القانونية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للمنهج الجدلي

إن دراسة الاطار المفاهيمي للمنهج الجدلي تقتضي عرض مفهومه (الفرع الأول)، و من تم التطرق إلى القوانين التي تحكم الاستعانة بهذا المنهج في البحوث العلمية (الفرع الثاني)

الفرع الأول: مفهوم المنهج الجدلي

إن تحديد مفهوم المنهج الجدلي، يتطلب التطرق إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي، ناهيك عن عرض تأصيله لإزالة الغموض عنه.

أولا: التعريف اللغوي والاصطلاحي

يقصد بالجدل لغة شدة الأضداد، يقصد بالجدل اصطلاحا تقرير الخصم على ما يدعيه من حيث أقر به، حقًا كان أم باطلًا، أو مواجهة الخصم بالنقائض، وهو فن التوصل إلى معرفة صحيحة. وقد أطلق عليه أرسطو اسم "الديالكتيك" باعتباره فن البرهنة والنقض[1].

كما يعرف أمه المنهج الذي يدرس التناقضات القائمة في ماهية الأشياء، فهو يبحث عن الحقيقة من داخل الظاهرة ، و يتتبع مراحل تغييرها طبقا للصراع الداخلي الذي يحدث لها، و يبحث عن الأجزاء التي تكون الظاهرة و يدرس مدى تناقضها.[2]

ويقوم المنهج الجدلي على الحقيقة القائلة بأن الظواهر والأشياء والحقائق الطبيعية والاقتصادية والسياسية توجد دائمًا في حالة ترابط وتداخل مستمر، كما أنها تعيش حالة من التناقض والصراع الداخلي الذي يعد المحرك الأساسي للحركة والتغيير والتطور من شكل إلى آخر ومن حالة إلى أخرى.

وعليه، فإن نتيجة التناقض والصراع الداخلي بين عناصر الأشياء والظواهر تؤدي إلى ظهور الحقائق وتطورها.

---

[1] أسماء تخنوني، المرجع السابق، ص. 111

[2] دربال سهام، محاضرات في مقياس منهجية العلوم القانونية – مناهج البحث العلمي– موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك، معهد الحقوق و العلوم السياسية، المركز الجامعي مغنية، ص 48

ثانيا: تأصيل المنهج الجدلي

يرجع أصل الجدلية إلى الفكر اليوناني، حيث تعني كلمة الجدل فن الحوار. فقد استعملها أرسطو للدلالة على فن البرهنة، بينما استعملها أفلاطون بمعنى الاستدلال القائم على الاحتمال والحوار للوصول إلى الحقيقة[1].

ويعد المنهج الجدلي منهجًا قديمًا كفكرة وحديثًا كمنهج علمي، إذ يقوم على دراسة العلاقات المتبادلة والتأثير المتبادل بين مختلف الظواهر، وتحليل التناقضات التي تحكم تطورها.

ويعد المنهج الجدلي من أقدم المناهج الفلسفية، وترجع جذوره إلى الفيلسوف اليوناني الذي رأى أن كل شيء في حالة حركة وتغير مستمرين. وقد استدل على ذلك بمثال النهر، حيث اعتبر أن الشخص لا يستطيع أن ينزل إلى النهر نفسه مرتين، لأن المياه التي يلمسها في المرة الثانية تكون غير المياه التي لمسها في المرة الأولى، وهو ما يعبر عن فكرة التغير المستمر في الطبيعة.

الفرع الثاني: قوانين المنهج الجدلي

إن قوانين المنهج الجدلي تتمثل في تلك الآليات التي يطبق بموجبها المنهج الجدلي في الظاهرة محل الدراسة، و يتمثل فيما يلي:

أولا: قانون تحول التغيرات الكمية إلى التغيرات الكيفية

مضمون هذا القانون أن كل تطور وتحول وتبدل للأشياء والظواهر والعمليات يتم نتيجة تغيرات كمية مستمرة ومتسلسلة. ويقوم هذا القانون بتفسير ودراسة وتحليل كيفية تحول

[1] فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص. 77

وتطور الأشياء والظواهر والعمليات من حالة إلى حالة أخرى، ومن طبيعة ونوعية إلى نوعية جديدة مغايرة للأولى، بطريقة متسلسلة ومتماسكة ومنسجمة[1].

ثانيا: قانون وحدة الأضداد وصراعها:

يقصد به أن كل ظاهرة أو نظام يحتوي على حالتين أو وجهتين متناقضتين، بحيث لا يمكن وجود أحدهما دون الآخر، ولا يمكن استبعاد أحد الجانبين والإبقاء على الجانب الآخر. وهذه الأضداد، بحكم وجودها معًا، تكون في حالة تناقض وصراع مستمرين، ويؤدي هذا التناقض والصراع إلى التطور والتغير[2].

ثالثا: قانون نفي النفي

يقوم هذا القانون على أن تطور الظواهر والأشياء لا يتم بصورة مستقيمة، بل من خلال تجاوز الحالة القديمة وظهور حالة جديدة تحل محلها. ثم تتعرض هذه الحالة الجديدة بدورها للنفي لتظهر مرحلة أكثر تطورًا. وبذلك فإن كل مرحلة جديدة تحتفظ ببعض عناصر المرحلة السابقة وتتجاوز نقائصها، مما يؤدي إلى استمرار الحركة والتطور والتقدم.

المطلب الثاني: تطبيقات المنهج الجدلي في العلوم القانونية

يعد المنهج الجدلي من المناهج العلمية المستعملة في العلوم الاجتماعية بصفة عامة، والعلوم القانونية بصفة خاصة، وذلك نظراً للخصائص التي يتميز بها هذا المنهج، وطبيعة ارتباط القانون بالحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية شديدة التعقيد. لذلك يلعب المنهج الجدلي دوراً مهماً في تفسير أصل الدولة وغايتها، وأصل القانون وغايته في المجتمع.

الفرع الأول: أهمية المنهج الجدلي في القانون

مجال التطبيق	القانون الجدلي المستعمل	الأمثلة

[1] أسماء تخنوني، المرجع السابق، ص 113

[2] فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص 78

نظرية الدولة	قانون وحدة الأضداد وصراعها	دراسة العلاقة بين السلطة والحرية داخل الدولة
نظرية الحق	قانون وحدة الأضداد وصراعها	التوفيق بين حق الفرد ومصلحة المجتمع
القانون الدستوري	قانون وحدة الأضداد وصراعها	دراسة العلاقة بين السلطة والحقوق والحريات

الفرع الثاني: تقدير المنهج الجدلي

أولا: مميزات المنهج الجدلي:

- يساعد على فهم الظواهر القانونية باعتبارها في حالة تطور وتغير مستمر .
- يساهم في الكشف عن أسباب نشأة القواعد والنظم القانونية وتطورها .

ثانيا: عيوب المنهج الجدلي:

- يركز بصورة كبيرة على فكرة الصراع والتناقض في تفسير الظواهر .
- يصعب تطبيقه على بعض المسائل القانونية المستقرة .

الخاتمة :

وفي ختام هذه المطبوعة البيداغوجية، يتضح أن الإلمام بمناهج البحث العلمي يعد خطوة أساسية لكل طالب حقوق، باعتبارها الأدوات التي تمكنه من فهم الظواهر القانونية وتحليلها بطريقة علمية ومنهجية. فاختيار المنهج المناسب لا يقل أهمية عن اختيار موضوع البحث نفسه، إذ يساهم في الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية.

وقد تم التطرق في هذه المطبوعة إلى أهم المناهج المستعملة في الدراسات القانونية، مع توضيح مفهومها وخصائصها وتطبيقاتها المختلفة، بما يساعد طالب السنة الأولى ليسانس على اكتساب المبادئ الأولية للبحث العلمي وفهم كيفية توظيف المناهج في دراسة مختلف المواضيع القانونية.

ويبقى الهدف من دراسة منهجية العلوم القانونية ليس فقط التعرف على المناهج العلمية، وإنما تكوين التفكير القانوني السليم وتنمية القدرة على التحليل والاستدلال والمناقشة العلمية، وهي مهارات أساسية ترافق الطالب طوال مساره الجامعي والمهني.

قائمة المصادر و المراجع :

أولا: قائمة المصادر

- القرآن الكريم.
- المعاجم:
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، *لسان العرب*، ط 1، دار صادر، بيروت .
- مجمع اللغة العربية، *المعجم الوجيز*، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، 1999 .
- مجمع اللغة العربية، *المعجم الفلسفي*، مادة "منهج ."

ثانيا: قائمة المراجع

1-**الكتب:**

- أحمد عبد الكريم سلامة، *الأصول المنهجية في إعداد البحوث القانونية*، ط 1 .
- أسماء تخنوني، *منهجية البحث العلمي*، ط 1، الدار الجزائرية، الجزائر، 2023 .
- بدوي عبد الرحمان، *مناهج البحث العلمي*، ط 3، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977
- حسين رشوان، *ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي*، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1992 .
- سعد سلمان المشهداني، *منهجية البحث العلمي*، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019 .
- طلعت همام، *سين وجيم عن مناهج البحث العلمي*، مؤسسة الرسالة، دار عمار، عمان، الأردن، 1984 .

- عبد الرحمان أحمد عثمان، *مناهج البحث العلمي*، ط 1، منشورات جامعة السودان المفتوحة، 2006 .
- عبد الناصر جندلي، *تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 .
- عبود عبد الله العسكري، *منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية*، ط 2، دار النمير، دمشق، 2004 .
- عمار عباس الحسيني، *مناهج البحث القانوني*، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012 .
- فاضلي إدريس، *مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون*، ط 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019 .
- محمد بن صالح العثيمين، *كتاب العلم*، ط 9، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، السعودية، 2014 .
- محمد محمد قاسم، *المدخل إلى مناهج البحث العلمي*، ط 1، منشورات النهضة العربية، بيروت، 1999 .

2- المقالات العلمية

- إسماعيل سيبوكر، نجلاء نجاحي، "أهمية المنهج الوصفي في العلوم الإنسانية"، *مجلة مقاليد*، المجلد 6، العدد 8، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019 .
- بوراس منير، "المنهج الوصفي في الدراسات الإنسانية والاجتماعية – العلوم القانونية نموذجًا"، *مجلة النبراس للدراسات القانونية*، المجلد 6، العدد 4، أفريل 2023 .
- قديري محمد توفيق، "تطبيق المنهج المقارن في البحوث القانونية"، *مجلة إيليزا للبحوث والدراسات*، المجلد 10، العدد 01 .

- قاسم العيد، "المنهج العلمي في البحث القانوني"، *مجلة الحضارة الإسلامية* .
- صوفيا شراد، "التعدد المنهجي في الدراسات القانونية"، *مجلة العلوم الإنسانية*، المجلد 22، العدد 1، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2022 .
- مالية بصال، "نهج البحث التاريخي: التعريف، الخطوات، المزايا والعيوب"، *مجلة دراسات*، المجلد 10، العدد 2، نوفمبر 2022 .

3- المطبوعات والمحاضرات الجامعية

- دربال سهام، *محاضرات في مقياس منهجية العلوم القانونية (مناهج البحث العلمي)*، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي مغنية .
- زواوي زكية، *محاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي*، موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2021-2022 .
- مهيدي سامية، *محاضرات في منهجية البحث العلمي*، موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2024-2025 .
- مليكة بطينة، *محاضرات في مقياس منهجية السداسي الثاني*، موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2021-2022 .
- نصيرة سالم، *محاضرات في مقياس مناهج*، موجهة لطلبة السنة الأولى علوم اجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2022-2023 .

- ورنيقي شريف، *محاضرات في مقياس منهجية العلوم القانونية (مناهج البحث العلمي)*، موجهة لطلبة السنة الأولى تخصص قانون عام، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي آفلو، 2022-2023.

فهرس المحتويات

مقدمة 1

المحور الأول: مفهوم مناهج البحث العلمي وأهميتها 3

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمناهج البحث العلمي 3

المطلب الأول: مفهوم البحث العلمي 4

الفرع الأول: تعريف العلم 4

الفرع الثاني: تعريف البحث العلمي وخصائصه 7

المطلب الثاني: مفهوم المنهج العلمي 10

الفرع الأول: تعريف المنهج العلمي 10

الفرع الثاني: تمييز المنهج عن المصطلحات المشابهة له 13

الفرع الثالث: خصائص وأهداف المنهج العلمي 15

المبحث الثاني: تصنيفات المناهج العلمية 17

المطلب الأول: التقسيمات التقليدية 17

المطلب الثاني: التقسيمات الحديثة 18

المحور الثاني: أنواع المناهج العلمية 19

المبحث الأول: المنهج الوصفي وتطبيقاته في العلوم القانونية 19

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمنهج الوصفي 20

الفرع الأول: مفهوم المنهج الوصفي 20

الفرع الثاني: خطوات المنهج الوصفي 22

الفرع الثالث: أدوات وأنواع المنهج الوصفي 23

المطلب الثاني: تطبيقات المنهج الوصفي في العلوم القانونية 25

الفرع الأول: أهمية المنهج الوصفي في العلوم القانونية 25

الفرع الثاني: تقدير توظيف المنهج الوصفي في القانون 26

المبحث الثاني: المنهج الاستدلالي وتطبيقاته في العلوم القانونية ... 27

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمنهج الاستدلالي 27

الفرع الأول: مفهوم المنهج الاستدلالي 27

الفرع الثاني: مبادئ الاستدلال 29

المبحث الثالث: المنهج المقارن وتطبيقاته في العلوم القانونية 35

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمنهج المقارن 35

المطلب الثاني: تطبيقات المنهج المقارن في العلوم القانونية 39

المبحث الرابع: المنهج التاريخي وتطبيقاته في العلوم القانونية 40

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمنهج التاريخي 40

المطلب الثاني: تطبيقات المنهج التاريخي في العلوم القانونية 42

المبحث الخامس: المنهج التجريبي وتطبيقاته في العلوم القانونية ... 43

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمنهج التجريبي 43

المطلب الثاني: تطبيقات المنهج التجريبي في العلوم القانونية 46

المبحث السادس: المنهج الجدلي (الديالكتيكي) وتطبيقاته في العلوم القانونية ... 47

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمنهج الجدلي 47

المطلب الثاني: تطبيقات المنهج الجدلي في العلوم القانونية 51

خاتمة 54

قائمة المراجع 55